مكننة السجل العقاري والمساحة: خطوة جريئة نحو إدارة أملاك المواطن والمحافظة عليها (تكملة)

• ثانياً: تطوير وتنفيذ نظام معلوماتي متكامل لمعالجة تلك المعلومات بإدخالها إلى الحاسوب واستخراجها منه وتصنيفها وتبويبها بما يسمح بتنفيذ جميع عمليات السجل العقاري والمساحة إلكترونياً.

• ثالثاً: التأسيس لإنشاء نظام معلوماتي عقاري متكامل يسمح باستخراج التقارير الدورية عن مجمل العمليات العقارية، وبتيح لجميع خريطة موحدة لجميع المناطق المسوحة نهائياً في لبنان. وسوف يمهد هذا المشروع لدى اكتماله لاعتماد نظام معلوماتي جغرافي (GIS) في لبنان. ويتيح بنك المعلومات العقارية الناتج عنه في تصرف الدوائر المختصة لاعتمادها كأداة تنسيق لمشاريع الخدمات والبنى التحتية والتخطيط والتنمية.

• رابعاً: تدريب الموظفين على تشغيل النظام الجديد المكنن وإدارته.

• خامساً: تقديم الأجهزة والبرامج اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، بالإضافة إلى برامج الصيانة.

ينقسم المشروع إلى قسمين رئيسيين متكاملين هما: مكننة الصحائف العقارية ومكننة خرائط المساحة.

١) مكننة السجل العقاري

لقد تم لتاريخه وفي أربع من أمانات السجل العقاري، وهي أمانات بيروت والمتن وبعبدا ولبنان الجنوبي، تصنيف وتبويب جميع المعلومات العقارية المدونة على الصحائف العقارية التي تختزن التاريخ العقاري للمناطق التابعة لها (حوالي مليون ومائة ألف صحيفة)، كما تم إدخال تلك المعلومات إلى ذاكرة الحاسوب ضمن مصنف عقاري متكامل. وإنشاء نظام معلوماتي متطور، يعتمد رقم العقار وبإجراء هذه الخطوة والبدء باستثمار النظام المعلوماتي الجديد يكون المشروع قد حقق نقلة نوعية في الخدمات العقارية التي تؤديها الدولة، بحيث أن جميع العمليات العقارية، من بيع وتأمين وخلافهما، أصبحت تنجز إلكترونياً. كما أن الإفادات العقارية في الأمانات المذكورة أصبحت تستخرج خلال دقائق معدودة وهو الأمر الذي كان في نظام التسجيل اليدوي يتطلب أياماً.

ويستمر العمل حثيثاً على إتمام أعمال المكننة في بقية الأمانات العقارية، حيث يتوقع اكتمالها في أمانتي النبطية وجنوبه خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٣. وستتبعهما أمانة السجل العقاري في رحلة. ومن ثم طرابلس الأولى والثانية، مما سيؤدي إلى إنشاء نظام إدارة عقاري بنصف بالعصرية. وبتيح للإدارة في الوقت نفسه حفظ معلومات المستندات الورقية على الحاسوب لتلافي اندثارها وبسمح للإدارة تقديم الخدمات التي يرغب المواطنون في الحصول عليها بيسر وسهولة. كما تم تصميم السند العقاري المكنن الجديد وتنفيذه باستعمال الشعار الجديد لوزارة المالية، وأصبح بالإمكان استخراجه كما الإفادة العقارية خلال دقائق.

من جانب آخر تعتمد الوزارة حالياً إلى استطلاع كيفية حفظ جميع الصحائف العقارية القديمة الموجودة حالياً في مستودعات المديرية العامة، وذلك حسباً لتلف تلك المستندات القيمة التي تختزن تاريخ كل عقار. وفي هذا السياق وضمن إطار عملية المكننة فقد قامت الوزارة بإعادة تنظيم وتبويب مستودعات أمانات السجل العقاري في بيروت والمتن ولبنان الجنوبي، تمهيداً للبدء بتصوير جميع الصحائف العقارية المحفوظة في الملفات على الميكروفيلم، وسوف يتبع ذلك، في مرحلة لاحقة، نقل هذه الأفلام إلى الحاسوب عن طريق المسح الإلكتروني "Scanning". وتبويب هذه الصحائف إلكترونياً ليتم إيداعها في الحاسوب الرئيسي لكل أمانة سجل عقاري. ولدى اكتمال هذا العمل، سوف يتاح للموظفين والجمهور الإطلاع على أي صحيفة قديمة لأي عقار، مع صورة الصحيفة الجديدة، وفق الحاجة. ومن العودة إلى المستودع، الأمر الذي يختصر الوقت للعاملين في الدوائر العقارية ويسهل أمور المواطنين.

٢) مكننة المساحة

كذلك، فقد قطع العمل حول تنفيذ الشق المتعلق بخرائط المساحة شوطاً هاماً بحيث تم تصوير خرائط المساحة كافة، وعددها حوالي سبعة آلاف خريطة، وتم تبويبها وتحويلها إلكترونياً إلى معلومات رقمية وإدخالها إلى مصنف مماثل للمصنف العقاري، مصمم ليتكامل معه باعتماد رقم العقار كمرجع موحّد. وهو يسمح بإجراء جميع عمليات المساحة من مسح وفرز وإنشاءات إلكترونياً، كما يسمح أيضاً باستخراج إفادة مساحة وكيل خلال دقائق معدودة. وقد أنجز المشروع بالكامل في دائرة مساحة بيروت حيث يوشر باستثماره كما تم تسليم وتدقيق خرائط دائرة المساحة في زحلة، والتي تشكل ٤٠٪ من مجمل خرائط لبنان الممسوحة، في أواخر السنة المنصرمة، تمهيداً لافتتاح العمل في هذه الدائرة بعد مكننته بالكامل في أوائل العام ٢٠٠٣. كذلك يستمر العمل على تسليم الخرائط وتدقيقها في دوائر المساحة في بعبدا وجنوبه والجنوب والنبطية، حيث يتوقع إنجاز المشروع خلال العام ٢٠٠٣. كما يستمر العمل على تحوير خرائط دائرة المساحة في طرابلس، حيث من المتوقع إتمام أعمال المكننة في أوائل العام ٢٠٠٤.

وقد برهنت الإدارة عن جدارة وكفاءة عاليتين في مواكبة هذا العمل الجبار وتأمين مختلف مستلزماته وذلك بداية من إحصاء وتبويب وترميم يدوي للسجلات العقارية وخرائط المساحة، تمهيداً لتصويرها، كما تم حصر جميع المكاتب وتزويدها بالتمديدات اللازمة لاستيعاب أجهزة الحاسوب الجديدة وتوابعها والتعامل معها وتسجيلها، كما تم تدريب أكثر من ٢٥٠ موظف تابعين لأمانات السجل العقاري ودوائر المساحة على التقنيات الحديثة والبرامج المعتمدة في النظام العقاري الإلكتروني الجديد. كذلك أنشأت الإدارة وحدة برمجة وصيانة للأنظمة تابعة للمديرية العامة للشؤون العقارية من أجل

عملية استلام الصحائف والخرائط الإلكترونية ووضعها في الاستخدام ولحصان استمرارية النظام وتطويره بعد اكتمال المشروع.

٣) استكمال أعمال الكيل:

حيث أنه مازالت هناك مناطق عديدة في لبنان كان قد تم تحديدها وتحريرها في أوقات سابقة ولكن لم يجر كيلها فقد عمدت الوزارة إلى وضع برنامج لتلزيم أعمال الكيل في جميع المناطق اللبنانية. وفي هذا الإطار تم تلزيم أعمال الكيل في أكثر من ثمانين منطقة عقارية في جميع الأراضي اللبنانية خلال العامين الماضيين من أصل حوالي خمسمائة منطقة عقارية كانت لا تزال باقية بدون كيل. وقد أنجز قسم كبير من المناطق الملزمة حيث وضعت لها خرائط نهائية وسيصار إلى استكمال تلزيم كيل المناطق الأخرى غير المطالة تدريجياً.

٤) أعمال التحديد والتحرير:

بعد أن تعثرت أعمال المساحة بسبب الظروف التي واجهتها الإدارة ما قبل وخلال الحرب الأخيرة كان لا بد من وضع خطة شاملة لتحرير وتحديد الأراضي الباقية التي لم تطلها هذه الأعمال وذلك بالتعاون مع الجهود المثمرة التي بذلت لمكننة الدوائر العقارية والمساحة.

ولقد افترت مساعي وزارة المالية في هذا الصدد بموافقة اللجان النيابية المختصة على هذه الخطة والتوصية باعتمادها. فاستصدرت وزارة المالية المرسوم رقم ٣٩٨١ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٦ الذي قضى باستكمال أعمال المسح لما تبقى من الأراضي اللبنانية كما جرى تعديل أحكام القرار التشريعي رقم ١٨٦ تاريخ ١٩٢١/٣/١٥ المتعلق بتحديد وتحرير الأملاك العقارية. بغرض تمكين الإدارة من تلزيم بعض هذه الأعمال بغية الإسراع في إنجازها. والإجازة لها بأن تتعاقد مع عدد من المساحين لمؤازرة القضاة العقاريين ولتمكين الإدارة من تنفيذ قسم من الأعمال بوسائلها الذاتية وقد صدر القانون الذي يسمح بذلك بموجب المادة الرابعة والثلاثين من موازنة العام ٢٠٠٢.

كذلك وفي إطار قانون الموازنة للعام ٢٠٠١ جرى تخصيص مديرية الشؤون العقارية بقانون برنامج يقضي بصرف ٢٥ مليار ليرة لبنانية لإنجاز أعمال المساحة في لبنان على مدى خمس سنوات.

وقد باشرت الدوائر المختصة بإعداد دفاتر الشروط الخاصة لتلزيم تنفيذ أعمال التحرير والتحديد والكيل تحت إشراف القضاء العقاري.

كما وافق مجلس الوزراء على التعاقد مع مائة مساح وعشرين رسام من تتوفر فيهم شروط التعيين بالإضافة إلى شرط الكفاءة في استعمال التجهيزات الإلكترونية والمعلوماتية. وذلك لمواكبة ومراقبة أعمال المتعهدين.

وطلب إلى وزارة العدل انتداب من تراه من القضاة المطلعين في القوانين العقارية لتدريب المساحين المزمع التعاقد معهم لهذه الغاية ضمن برامج المعهد التالي.

كل ذلك لكي يترافق المشروع بخطى حثيثة مع مشروعي مكننة خرائط المساحة والسجل العقاري. فينعكس تنفيذها خيراً على الاقتصاد الوطني وينعم المكلف اللبناني بقطف ثمار هذا الجهد في القريب العاجل.

٥) الجهود الآيلة إلى ربط مشروعي مكننة الدوائر العقارية ومكننة المساحة سوياً:

لدى اكتمال العمل في مختلف أقسام المشروع، في أواخر العام ٢٠٠٤، سوف يجري ربط جميع الأمانات العقارية وموائر المساحة إلكترونياً بالمديرية العامة في بيروت. وسيؤدي هذا الربط إلى سهولة في التعامل العقاري بين جميع المناطق والمركز. كما أن هذا الربط سيسهم في إنشاء قاعدة معلوماتية عقارية متكاملة هي الأولى من نوعها في لبنان. تحتوي على جميع المعلومات الموجودة في السجل العقاري وخرائط المساحة. وتسهم في التنسيق بين الإدارات المختلفة. وهي تفعيل القطاع العقاري الذي يشكل إحدى الدعامات الرئيسية للاقتصاد اللبناني. وسيصار لاحقاً إلى النظر في إدخال قاعدة المعلومات العقارية هذه على شبكة "الإنترنت" بما يتوافق والقانون. خدمة لأصحاب العلاقة من المواطنين.

إن عملية مكننة السجلات العقارية والمساحة التي شرعت بها الدولة منذ العام ١٩٩٤. حمايةً منها لأملاكها وأملاك المواطن ستتيح لهذا الأخير إمكانية الحصول على إفادة عقارية حول عقار كان يعرّف عنه في السابق بورقة مالية معرضة للتلف والزوال موفرة بالتالي على المواطن الكثير من الوقت والجهد من جهة كما ستسمح بالمحافظة على أملاك المواطنين وحقوقهم بدقة وأمانة ملحوظتين من جهة أخرى.

كما أن مشروع المسح الشامل واستكمال أعمال الكيل الذي انطلق بقوة بعد إتمام الإجراءات اللازمة للتعاقد مع الكاتب المختصة ومع المساحين الذين سيشرفون على الأعمال. من شأنه أن يعطي زخماً إضافياً للقطاع العقاري ■

وزير المالية

فؤاد السنيورة

التدريب...

تابع المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٢ تنفيذ خططه التدريبية مواكباً بذلك نمط الحداثة والتطوير الذي طبع كافة نشاطات وزارة المالية لهذا العام خدمةً لسعيها في وضع أسس متينة وثابتة لإدارة مالية كفوءة قوامها خدمة المواطنين فكثف المعهد جهوده الهادفة إلى تعزيز أداء الموظفين والعاملين في الوزارة وتطوير كفاءة العناصر القيادية، بما يدفعها إلى تحقيق المزيد من المبادرات وتعزيز إنتاجيتها وتحسين مستويات أدائها من خلال الدورات التدريبية النقدية المستمرة في لبنان وخارج ومن خلال الندوات والحلقات والمؤتمرات المتخصصة التي تسمح لهم بالإطلاع الدائم على أحدث التطورات في مجال عملهم والاستفادة من تجارب الدول ونقل خبرة وزارة المالية اللبنانية إلى العالم.

قام المعهد المالي بتنفيذ أكثر من ستة وثلاثين (٣٦) دورة تدريبية في ستة عشر (١٦) موضوعاً وبرنامجاً تدريبياً تناولت مواضيع عامة ومتخصصة وأكثر من خمس عشرة (١٥) حلقة دراسية قصيرة (Seminars) إلى جانب الدورات المنظمة في المعلوماتية (١٩٩ دورة) وبرامج تعزيز اللغات (٢٤ دورة). وقد بلغ عدد الذين شاركوا في هذه البرامج للعام ٢٠٠٢ في لبنان وخارج ٢٢٦٠ متدرّباً مقارنة بـ ١٢٠١ متدرباً للعام ٢٠٠١، أي بزيادة نسبتها ٨٩٪ عن السنة الماضية وما يعادل ٦.٧ أيام تدريب للموظف الواحد مقارنة بـ٥.٦ أيام في العام الماضي. ولا تتضمن هذه الإحصاءات عدد المشاركين في المحاضرات القصيرة أو العاملين في القطاع الخاص الذين تدربوا على الأنظمة المحركبة المعلوماتية وعددهم ناهز ٧٠٠ متدرب.

إلى من يهمه الأمر: منح دراسات عليا

تقدم وكالة التعاون اليابانية الدولية (JICA) منح لموظفي وزارة المالية للخضوع إلى دورات تدريبية في اليابان.
لمزيد من المعلومات الاتصال بالمعهد المالي.

إلى مزيد من الدورات التحضيرية

قانون المحاسبة العمومية والموازنة

نظم المعهد المالي سلسلة دورات تدريبية في قانون المحاسبة العمومية أحيتها القاضي السيدة هدى حايك رئيسة غرفة في ديوان المحاسبة امتدت الدورة على ٦ جلسات من ٢٠٠٢/١٠/٢١ إلى ٢٠٠٢/١١/٦ وتضمنت مواضيع عدة أهمها: تعريف الموازنة وخصائصها، مبادئ الموازنة والاستثناءات عليها، إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة، الأحكام الخاصة بنفقات اللوازم والأشغال والخدمات الخزينة ووظائفها. وشارك فيها ٧٨ موظفاً من مختلف المديريات والماليات ينتمي أكثر من نصفهم إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع الدورة حاز على اهتمام كبير من قبل الموظفين، كما أبدى معظم المتدربين إعجابهم بسعة معرفة وأداء المدربة. ■

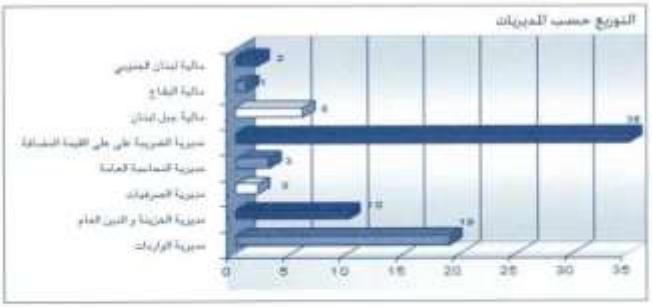

للمرة الثانية، نظم المعهد المالي دورات خصوصية مكثفة للموظفين الراغبين بالتقدم لمباريات مجلس الخدمة المدنية لوظائف مراقب ضرائب رئيسي أو مراقب خفر أو رئيس محاسبة في مديرية المالية العامة في وزارة المالية. وشكّلت هذه المباريات فرصة لتعزيز كفاءة الموظفين في مواضيع المباريات الرئيسية لا سيما المحاسبة التجارية والتحليلية والشركات، والرياضيات المالية والمعلوماتية (للبرامج راجع العدد رقم ١٤). وقد استفاد من هذا الإعداد حوالي ١٤٩ موظفاً.

توزيع شهادات الـ TOEIC... نجاح وعلامات عالية جداً

برعاية معالي وزير المالية ممثلاً بمدير الموازنة السيّد إلياس شربل، ومديرة الـ "AMIDEAST" السيّدة بربرا بنلوني، نظّم المعهد نهار الجمعة الواقع فيه ٢٠٠٢/١٢/١٣ حفل توزيع شهادات للموظفين الذين نجحوا في امتحان الـ"TOEIC" خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢. الـ"TOEIC" هو امتحان جدارة يؤكد إلمام الشخص باللغة الإنكليزية المتخصصة بإدارة الأعمال. وقد تمكّن موظفو المالية الذين تقدموا للامتحان من الحصول على علامات مرتفعة. وقد احتل المراقب طلال كرباج (دائرة ضريبة الدخل) المرتبة الأولى في امتحان العام ٢٠٠١ ونال ٨٨٠ علامة. فيما احتلت المراقبة جوسلين خليفه (TVA) المرتبة الأولى للعام ٢٠٠٢ مع مجموع ٩٣٠ علامة. وقد منحت شركة Info-Pro الموظفين الثمانية الأول الذين فاق مجموع علاماتهم الـ ٨٨٠ علامة اشتراكاً سنوياً لمجلتي The Guide و Lebanon Opportunities. كما أتاحت الـAMIDEAST لجميع الناجحين في الامتحان فرصة الحصول على منح للمشاركة في دورات تدريبية يختارونها بأنفسهم في الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ■

وللموظفين الجدد الحصة الأكبر

برعاية وحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة ومدير عام المالية الأستاذ ألان بيفاني استقبل المعهد المالي في ٢٠٠٢/١١/٢١، ٢٧ موظفاً جديداً كانوا قد أتوا بنجاح امتحان مجلس الخدمة المدنية الخاص بتعيين مراقبي ضرائب ومحاسبين ومحتسبين ومراقبي جباية متمرنين في ملاك وزارة المالية. تابع المتدربون دورة تدريبية مكثفة هدفت إلى تخضيرهم لاستلام وظائفهم في مختلف الدوائر والمصالح وامتدت على ٣٥ يوماً تدريبياً أي ما يعادل ١٧٥ ساعة تدريبية.

وانقسمت هذه الدورة إلى قسمين:

التدريب العام:

وتناول تعريف الموظفين الجدد على تنظيم وزارة المالية ووظائفها، مشاريع الإصلاح السارية التطبيق على صعيد إدارة الجمارك العقارية. إلخ إلى جانب تعريفهم بالمبادئ العامة في الإدارة والعمل الحكومي بدولة القانون والمؤسسات وقانون الشركات وقراءة البيانات المالية.

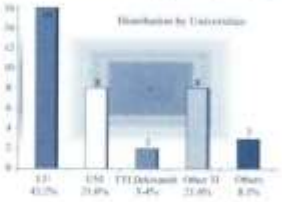

التدريب المتخصص:

وهو عبارة عن دورة متخصصة في الضريبة على القيمة المضافة تناولت دراسة القانون والمراسيم التطبيقية. السياسات الضريبية والتنظيم الداخلي للمديرية. وتابع الموظفون أيضاً ١٥ يوماً تدريبياً إضافياً في موضوع الضريبة على الرواتب والأجور.

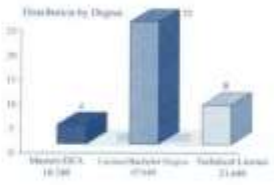

في ٢٠٠٣/١/١٧، نظم المعهد المالي حفل اختتام الدورة التدريبية تخلله كلمة ألقاها وزير المالية تناول فيها أهم ما تتوقعه الوزارة من الموظفين الجدد إلى جانب الإعلان عن توزيعهم على مختلف الدوائر والمديريات. وقد الإشارة إلى أنهم استلموا مهامهم الوظيفية نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٣. ■

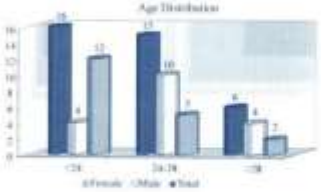

فريق التدريب على المعلوماتية دوماً في خدمة موظفي المالية

شهدت الفترة الممتدة من أيلول ٢٠٠٢ حتى كانون الثاني ٢٠٠٣ سلسلة من الدورات التدريبية في المعلوماتية نظمها المعهد المالي لحساب كافة إدارات وزارة المالية في صفره في بيروت وفي مقرّ الإدارات. وقد شملت الدورات ما يلي:

المديرية	المادة	العدد		المجموع
		الرجال	النساء	
مديرية الجمارك العامة	برامج معالجة النصوص والجداول	٨	٠	٨
مديرية المالية العامة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	٥٠	١٦	٦٦
	دورة تذكيرية ببرامج معالجة النصوص والجداول	٣٥	٢٦	٦١
	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	٧٢	١٦	٢٣
مديرية الشؤون العقارية والمساحة	برامج معالجة النصوص والجداول (للمبتدئين)	١	٦	٢٧
مديرية اليانصيب الوطني	دورة تدريبية لاستخدام شبكة الإنترنت	١١	٠	١
المجموع		١٢١	٦٤	١٨٦

المعهد المالي يستضيف خبراء من صندوق النقد الدولي

في ٤ و٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢، حاضر الدكتور رالف شامي نائب رئيس قسم منطقة الشرق الأوسط في معهد صندوق النقد الدولي في موضوعي "الأسواق المالية والتحرير المالي" (الحلقة الأولى) و"تطوير وتنظيم أسواق رأس المال" (الحلقة الثانية) وحضر هاتين الحلقتين حوالي ٩٣ شخصاً من القطاعين العام والخاص تناولت الحلقة الأولى مواضيع عدة نذكر منها وظائف النظام المالي خصائص هياكل الأسواق المالية قضايا إصلاح القطاع المالي. أما الحلقة الثانية فقد تناولت العملية التنظيمية وتطوير السوق والأهداف الاقتصادية للعملية التنظيمية إلخ. وقد أبدى المشاركون إعجابهم بالأسلوب الحي والسلس الذي اتبعه السيّد شامي في الحلقتين حيث فسّر النظريات بأمثلة حية من الواقع الاقتصادي. ■

مديرية الجمارك والتدريب

أساليب العمل في المستودعات النفطية
دورة تدريبية تلاها امتحان

استفاد خمسون موظفاً جمركياً من السلكين الإداري والعسكري من دورة تدريبية نظمتها مديرية الجمارك في المعهد المالي تحت عنوان أساليب العمل في المستودعات النفطية، في تاريخ ٢١/٢٣/١٤ تشرين الأول ٢٠٠٢. تلتها تمارين عملية وتطبيقية. وجرى في نهايتها اختبار للوقوف على مدى أهلية الموظفين المشاركين تولى هذه الدورة بشقيها النظري والعملي الخبير السيد كلود جبر بمساعدة المعاون الأول جان شكّور حيث عرضا معلومات عامة عن التشققات النفطية وعن حركة نقل هذه التشققات وعن المستودعات والمنشآت النفطية وأخيراً عن كيفية احتساب كميات النفط داخل الخزانات. ■

و لضباط الجمارك الحصة الأكبر

في إطار الجهود التي تبذلها مديرية الجمارك العامة من أجل تفعيل عمل الضابطة الجمركية وتحسين أداء ضباطها وتأهيلهم مخزون من المعرفة يكون دليلهم في عملهم اليومي ووسيلة للتعلم والسير قدماً. جرت في العهد المالي من تاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠٠١ ولغاية ١٢ كانون الأول ٢٠٠١ دورة تثقيفية لثلاثين ضابطاً من مديرية الجمارك تناولت الدورة المواضيع التالية المختصة في العمل الجمركي: قانون الجمارك، نظام القضايا، الاتفاقات الجمركية بين لبنان والغير، قانون الضريبة على القيمة المضافة، والعلاقة مع المواطن. عرضها رؤساء المصالح السادة سهيل علي الحسن، جهاد داوود، موسى هزيم، كميل سركيس، وحسن حنيني. ■

فريق عمل المعهد المالي يتدرّب

تجربة غير معهودة بخوضها فريق عمل المعهد المالي

- المكان: سوبر شخوص - جونيه
- الإطار: فريد من نوعه

في ٣١ تشرين الثاني ٢٠٠١، خاض فريق عمل المعهد المالي تدريباً فريداً من نوعه لتعزيز ديناميكية الفريق وروح التعاون بين كافة أفراده. وقد ركز التدريب على مفهوم فريق العمل، وتطوره، والأدوار التي يجب على كل فرد تأديتها والصفات التي يجب أن يتسم بها الفريق بهدف نجاح أعماله. وقد نفذ هذا التدريب الذي

نظمته شركة Matters وأجراه السيد يوسف خوري بالطابع العملي وبالنشاطات غير المألوفة والغريبة بعض الشيء، والتي نُختصر بما يلي:

- الإرتماء من على منصة عالية والانطلاق أن يلتقطك الفريق لإثبات الثقة بالنفس وبفريق العمل، ولرهنه تضامن أفراد الفريق في ما بينهم.
- استعراض إحدى نتاجات فريق العمل بأدق تفاصيلها، وتمثيل كافة المراحل التي مرّ بها هذا النتاج، من خلال التركيز على التعاون بين كافة الزملاء المعنيين به. ومن ثم تكرار هذه المراحل المرة تلو الأخرى للوصول إلى الطريقة الأفضل لتحقيق هذا النتاج بدقة وفعالية أكبر وبأقل وقت ممكن، قد يقل "نظرياً" عن خمسة أيام.
- السير على أسلاك معدنية مستعيناً بحبال معلقة بالسقف وبالزملاء الذين يحيطون بالفرد، من ثم التوجه شيئاً فشيئاً نحو الهدف مادّاً يد العون إلى من هم وراءك على السلك الحديدي على الرغم من هشاشة الوضع وبالتالي الوصول معاً إلى الهدف.
- انقسام فريق العمل إلى فريقين متعاونين لبناء جسر فوق حوض ماء. إن الصورة أدناه دليل على النتيجة: جسر متناسق، صلب وآمن.

أما حصيلة هذا التدريب فتمثلت بتسليط الضوء على العناصر الأساسية لتنمية الفريق وتطبيق مفاهيم فريق العمل الأساسية. ■

هلا قمحيس
زميلة سابقة لفريق عمل المعهد المالي

تنظيم الوقت حياة متوازنة بكللها النجاح

لما كان الوقت يشكل عنصراً أساسياً في نجاح الحياة الشخصية والعملية، كان لا بد من تنظيمه للاستفادة القصوى منه. في هذا الإطار خاض فريق عمل المعهد المالي، في ختام العام ٢٠٠١ تدريباً حول العناصر العشرة لإدارة الوقت إدارة فعّالة وتحقيق النجاح والتوازن على صعيد الحياة الشخصية والعملية. نظمته شركة Matters وأجراه السيّد يوسف خوري، وذلك تمهيداً لنشاطات العام الجديد. وكما في التدريب السابق الذي أجرته شركة Matters، تناول السيد خوري العناصر العشرة - اللياقة البدنية، العائلة، المال، الصداقة، المرح، الإيمان، التركيز، البصيرة، الفشل، وأخيراً التعلم من الأفعال - بطريقة غير معهودة، تخللتها تمثيلية صغيرة تم خلالها تقسيم الوقت وتوزيعه على النشاطات حسب أولويتها. أما خلاصة التدريب: إن الوقت "كنّ يفنى" لا بد من معرفة كيفية استخدامه من خلال التخطيط والتنظيم. ■

شـــركـــاء في التد ريـــب

يسعى المعهد المالي إلى توسيع وتثبيت العلاقات مع سائر مراكز التدريب المحلية والإقليمية والدولية، وفتح المجال أمام موظفي الوزارة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى ونقل خبرة وزارة المالية اللبنانية إلى العالم وخلال العام ٢٠٠٢، بات التعاون يشمل أهمّ المعاهد العالمية منها معهد البنك الدولي والمعهد الأوروبي للإدارة العامة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومعهد آدم سميث البريطاني.

وقد تم وضع نظام لتعميم هذه الدورات يتم على أساسه استقبال الطلبات وفرزها بناءاً على معايير الاختبار العامة للمعهد والمعايير الخاصة بكل دورة. وقد بلغ العدد الإجمالي للمشاركين بدورات خارج لبنان حوالي ٥٤ موظفاً توزعوا على ١٢ معهداً في دول أوروبا والمنطقة العربية واليابان. ونالت المدرسة الوطنية للضرائب التابعة لوزارة المال الفرنسية الحصة الأكبر من المشاركين ٢٨٪ يليها بذلك صندوق النقد الدولي بنسبة ١٨٪ وصندوق النقد العربي بنسبة ١٢٪.

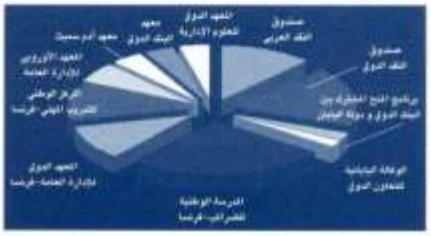

كذلك عزز المعهد المالي تعاونه مع مراكز التدريب المحلية. كما أتاح هذا العام لحوالي ٢٥١ موظفاً فرصة المشاركة في برامج تدريب هذه المراكز حيث شارك ١٦٠ موظفاً في دورات أعدتها مديرية الإعداد والتدريب في مصرف لبنان، و ٨٨ موظفاً في الدورات التي نظمها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، و ٣ موظفين في دورات أعدتها الجامعة الأميركية في بيروت.

الـــتـــعـــاون مـــع فرنســـا

• الإدراج الضريبي

نظراً لأهمية موضوع الإدراج الضريبي لموظفي وزارة المالية لا سيما الإدارة الضريبية، وحرصاً من وزارة المالية على إتاحة المجال أمام موظفيها للإطلاع الدائم على أحدث التطورات في مجال عملهم تم تنظيم حلقة عرض ونقاش في موضوع الإدراج الضريبي في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠١. قام السيد Vincent Mazauric العمل في المديرية العامة للضرائب في فرنسا، بشرح مفاهيم وتطبيقات اتفاقيات الإدراج الضريبي، لا سيما الاتفاقية اللبنانية الفرنسية.

• كيفية إدارة عمل الوحدات

استجابة لطلب الإدارة المالية تنظيم دورات تدريبية في تخطيط وإدارة عمل الوحدات، وفي إطار التعاون المثمر بين المعهد المالي والمديرية العامة للضرائب في فرنسا استضاف المعهد المالي مدربين من المركز الوطني للتدريب المهني التابع لوزارة المالية الفرنسية، السيدان Alain Roudier و Albert Philippe اللذين أقاما دورة تدريبية مخصصة لموظفي الفئة الثانية والثالثة حول كيفية إدارة عمل وحدات وزارة المالية وقيادة التغيير (١٨-٢١ تشرين الثاني ٢٠٠١). اعتمدت الدورة الأسلوب الناشط وتناولت المواضيع الرئيسية التالية:

- مبادئ أساسية في قيادة المهمات: كيفية تحديد الأهداف وتشخيص المهمات، كيفية وضع خطة عمل بحسب سلم الأولويات، الإدارة بالأهداف، مهارات الإشراف والتفويض والتمكين وقيادة التغيير شارك في هذه الدورة ٣٣ موظفاً من بينهم ٣ موظفين من الجمارك.

• أصول إعداد برامج التدريب

استضاف المعهد المالي مدربين من المركز الوطني للتدريب المهني التابع لوزارة المالية الفرنسية، السادة Jean Francois Taupenot و Albert Cazeres وذلك في إطار التعاون بين المعهد المالي والمديرية العامة للضرائب في فرنسا (٤-٨ تشرين الثاني ٢٠٠١). شارك في هذه الدورة التي هدفت إلى كيفية إعداد مصممي الدورات التدريبية، مدربين ومسؤولي تدريب من داخل وخارج وزارة المال. ومن المواضيع الرئيسية التي تناولتها: تحديد أهداف الجلسات التدريبية، تحديد الأفكار الأساسية للدورة التدريبية، كيفية إعداد برنامج الدورة التدريبية وبطاقة النشاط، تحضير محتوى ومضمون الدورة التدريبية.

• دورة تدريبية لمفتشي الجمارك

في إطار التعاون مع المديرية العامة للجمارك الفرنسية، نظمت مديرية الجمارك اللبنانية في المعهد المالي دورة لتدريب مفتشي الجمارك أمضاها خبيران من المديرية الفرنسية للتفتيش الجمركي السيدان Augustin Roland و Rodolphe Gautreau واستمرت من ١٢ إلى ١٨ تشرين الأول ٢٠٠١. عالجت هذه الدورة مواضيع عديدة أهمها: سياسات وطرق التفتيش، آلية مكافحة التزوير، محاسبة الشركات وتفتيشها، إلخ. تمحورت تمارين تطبيقية ذات الصلة. وشارك في هذه الدورة ٤٨ ضابطاً من الجمارك وأربعة مراقبين من فريق عمل الخدمة على القيمة المضافة.

قانونيون أخيراً ...

المادة ٤٩ من قانون موازنة العام ٢٠٠٣:

يستمر العمل بالمعهد المالي وفقاً لأحكام المواد التالية:
أولاً: يتمتع المعهد المالي بالاستقلال الإداري والفني والمالي ويعمل وفق قواعد وبرامج فنية حديثة وتنظيمات إدارية ومالية تصدر بقرار من وزير المالية.

ثانياً: تتألف واردات المعهد من:
أ) مساهمة سنوية تلحظ في موازنة وزارة المالية.
ب) المساهمات والمساعدات والتبرعات والهبات التي ترد، لا سيما من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية.

ثالثاً: يتكون جهاز العاملين في المعهد من المتعاقدين فقط.

رابعاً: للمعهد أن يستعين في تأدية المهام المنوطة به، بخبراء من أصحاب الاختصاص، شرط أن لا يزيد عدد جهاز العاملين في المعهد عن خمسة عشر متعاقداً.

المعهد المالي
الجمهورية اللبنانية - وزارة المالية
INSTITUT DES FINANCES
REPUBLIQUE LIBANAISE - MINISTERE DES FINANCES

خامساً: يخضع المعهد المالي لوصاية وزير المالية ويعمل تحت إشرافه. كما يخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة دون سواها. ■

مؤسسات التمويل الإسلامية تجتمع في المعهد المالي

تلبيةً لدعوة وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، عقدت المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية اجتماعاً في المعهد المالي في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٢. ترأسه وزير المال وحضره رئيس مجموعة البنوك الإسلامية الشيخ صالح كامل، والمدير العام لوزارة المالية السيّد آلان بيفاني، ومستشارا الوزير السنيورة الدكتور جهاد أزعور والسيد عبد الحفيظ منصور، ورؤساء وممثلون عن المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، الإمارات العربية، الأردن وقطر. كما حضر الاجتماع رئيس الدائرة القانونية في مصرف لبنان الأستاذ بيار كنعان.

وقد هدف الاجتماع إلى إطلاع ممثلي المصارف الإسلامية على المستجدات الاقتصادية والمالية في لبنان، وإلى مناقشة وإدراسة أسس وسبل عمل المؤسسات المالية الإسلامية في لبنان بما في ذلك إيجاد آلية للتمويل على شكل صكوك إسلامية تصدرها الدولة اللبنانية بمفردها أو مع مؤسسات القطاع الخاص، وذلك وفقاً لما اقترحته البنوك الإسلامية في مؤتمر "باريس ٢" حيث تعهدت بتقديم ٢٠٠ مليون دولار أميركي للبنان.

وقد عرض وزير المال خلال الاجتماع لعدد من وجوه الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تتبعها الحكومة، مشيراً إلى أن كل التطورات الإيجابية هي بوادر للمزيد من التحسن في الأوضاع المالية لا سيما لناحية تحفيز القطاع

الخاص والاستثمارات. وأعرب عن أمله الكبير في أن يكون للاجتماع الأثر الكبير والفاعل في إطلاق ودفع حركة الصيرفة الإسلامية في لبنان.

من جهته، أبدى الشيخ كامل استعداد البنوك الإسلامية المساهمة بسيولة لبنان الاقتصادية مضيفاً أن هدف الاجتماع يتركز على نقطتين: الأولى مناقشة عملية المساهمة في الصكوك التي تنوي الحكومة إصدارها والثانية مشروع قانون المصارف الإسلامية الذي يتم التحضير لإصداره. وفي نهاية الاجتماع عُقدت جلسة مغلقة تم فيها التداول في آلية إصدار صكوك التمويل الإسلامية. ■

الوزير السنيورة يطلع موظفي وزارة المالية على نتائج مؤتمر باريس ٢

بعد نجاح مؤتمر باريس ٢ الذي شكّل إخباراً لا سابقة له بالنسبة إلى لبنان ولتوضيح التساؤلات المطروحة حول أهدافه ونتائجه، عقد وزير المالية اجتماعاً "عائلياً" لموظفي وزارة المالية بكافة إداراتها نهار الخميس الواقع فيه ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ في المعهد المالي عرض فيه لأسباب عقد هذا المؤتمر والعوامل الإيجابية التي مهدت الطريق لنجاحه.

فأوضح الوزير سنيورة أنه لمّا كانت الإجراءات الداخلية التي اتخذها لبنان لتخفيض فائدة الدين العام غير كافية، توجب على لبنان طلب دعم خارجي يساعده في حل هذه المسألة من خلال استبدال الدين القديم بدين جديد أقل كلفة، فكان أن عُقد مؤتمر باريس ٢.

أما العوامل التي مهدت الطريق لنجاح هذا المؤتمر فتتمثل بما يلي: أولاً: الإنجازات التي حققها لبنان على صعيد الإصلاح المالي والاقتصادي وخفض العجز حيث أظهر جدية والتزاماً بسياسات الإصلاح. هذه أشادت بها مؤسسات دولية عدة. ونذكر من هذه الإنجازات: تخفيض النفقات وترشيدها وزيادة الواردات في المقابل بهدف تخفيض العجز في الموازنة؛ تنمية الاقتصاد وتحفيز دور القطاع الخاص: ترشيق القطاع العام؛ الاستمرار في عمليات الخصخصة تالياً الجو التوافقي داخل الحكومة وبين السياسيين مما انعكس إيجاباً على نظرة المجتمع الدولي للبنان الذي بات مقتنعاً بأن لبنان نموذج اعتدال لناحية نظامه السياسي. وبات يعرف أنه على الرغم من حالة لبنان الصعبة فهو لديه النية من خلال ما يقوم به من إجراءات للخروج من أزمته وبالتالي يجب مساعدته.

وأضاف وزير المالية أن هذا المؤتمر انعكس إيجاباً على السوق اللبنانية فحسب حيث تدنت الفائدة بنسبة ٢.٧ بالمئة. بل عزز ثقة العالم بإرادة لبنان بالنهوض. لذا حري بنا أن نبدأ بالثقة بأنفسنا وأن نعمل من الداخل على دعم الثقة الدولية. وأن نواجه التحدي الكبير الذي ينتظرنا في المرحلة المقبلة والذي يتمثل باستقرار الوضع الاقتصادي. ■

وفقاً لشركة Standard and Poor المختصة بالتقييم الاقتصادي، فإن وضع لبنان قد تحوّل من سلبي إلى مستقر بعد مؤتمر باريس ٢. وقد أكدت شركة Fitch IBCA الأمر عبر تقييمها الإيجابي للوضع الاقتصادي اللبناني للعام ٢٠٠٢.

ورشة عمل حول تحديث الموازنات والمحاسبة الحكومية

في إطار التعاون الإداري بين وزارة المالية اللبنانية ووزارة المالية الفرنسية، نظّم المعهد المالي في ١٧ و ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢، ورشة عمل حول "تحديث الموازنات والمحاسبة الحكومية" توزعت على يومين متتاليين، حاضر فيها رئيس بعثة التحديث المحاسبي في المديرية العامة للمحاسبة العامة السيد Bernard Adans وعضو فريق مشروع القانون التنظيمي في مديرية الموازنة السيد Romain Dubois.

خلال اليوم الأول جلسات عمومية عرّفت المشاركين الذين وصل عددهم إلى ١٧١ شخصاً بالآلية الجديدة لوضع الموازنة الفرنسية وبالقانون التنظيمي لعام ٢٠٠١ وبدور أبرز الفاعلين في عملية التحديث التي تجري حالياً في فرنسا. ولا بد من الإشارة إلى أن المشاركين هم من أصحاب التخصص في شؤون الموازنة والمحاسبة من مدراء عامين ومدراء ماليين في الوزارات والمؤسسات العامة، ومن بين الحضور أيضاً ممثلين عن مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس شورى الدولة ومسؤولين من المدرسة الوطنية للإدارة ومدرّسين في الجامعات من المهتمين بمواضيع المالية العامة. هذا بالإضافة إلى مدراء ورؤساء الدوائر والمراقبين من مديريات الموازنة وعقد النفقات والخزينة التابعة لوزارة المالية اللبنانية. وعقدت خلال اليوم الثاني أربع ورشات عمل ناقشت نتائج القانون التنظيمي في ما يتعلق بمسؤولية آمري الصرف والمحاسبين وتكييف المعايير والإجراءات المحاسبية والرقابة المالية للدولة إلى جانب نتائجه المتعلقة بالتدقيق الداخلي. وشارك في كل ورشة عمل ستون شخصاً تقريباً كان لهم الفضل في إحياء نقاش حيّم عليه التفاعل وطُرحت خلاله أسئلة كثيرة على المتحدثين. ■

تنفيذ موازنة العام ٢٠٠٢، إنجاز يستحق الإعجاب

اعتمدت وزارة المالية على مدى السنوات الماضية ورشة إصلاحات بهدف إعادة بناء قدرات وزارة المال لتمكينها من تصميم وتنفيذ وإدارة السياسات المالية ضمن إطار تنفيذ البرامج الاقتصادية والمالية. وقد أثمرت هذه الجهود، وبات جلياً في تنفيذ موازنة العام ٢٠٠٢، فمع تقديرات الواردات لإيرادات عام ٢٠٠٢ والتي قدرت بـ ٥٨٥٠ مليار ل.ل (٥٥٠٠ مليار من الموازنة و ٣٥٠ مليار من الخزينة) ومع تنفيذ ٥٨٤٦ مليار ل.ل (أي بفارق ٤ مليارات فقط)، تكون وزارة المال ولأول مرة قد حققت نسبة ٩٩.٩٪ في عملية تقدير وتنفيذ الموازنة.

نشاطات موازية للقمة الفرنكوفونية

• لقاءات القطاعات الاقتصادية

ضمن نشاطات القمة الفرنكفونية نظمت السلطات اللبنانية بالتعاون مع القطاع الخاص سلسلة من النشاطات المخصصة لتعزيز الاستثمارات والتبادل التجاري شارك فيها رجال الأعمال الأعضاء في وفود الدول الفرنكفونية (أي وفود فرنسا بلجيكا سويسرا كندا سينغال وجزر موريس) والملحقون التجاريون التابعون لسفارات الدول الفرنكفونية

الموجودة في لبنان إلى جانب ممثلي القطاعين العام والخاص اللبنانيين بما فيهم ممثلي قطاع الصناعة والسياحة والتجارة والمصارف وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الإعلان والفنادق وشركات التأمين وغيرهم وقد بلغ عدد المشاركين ١٧٥ شخصاً

بدأت اللقاءات نهار الجمعة الواقع فيه ١٨ تشرين الأول بجلسة افتتاحية في العهد الماثل شارك فيها عن القطاع العام معالي وزير الصناعة الأستاذ جورج فرام وعن القطاع الخاص رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الأستاذ عدنان قصار تلاها عرض سمعي بصري عن المناخ الاقتصادي وفرص الاستثمار قدّمه السيد سميح الخير مدير عام مؤسسة IDAL. تلاها حلقات عمل قطاعية بُتت خلالها مناقشة مشاريع الاستثمار بين المشاركين أما ختام اللقاءات فكان بزيارة لمركز الصادرات التابع لجمعية الصناعيين اللبنانيين حيث شرب أعضاء الوفود المشاركة نخب انتهاء هذا النهار المثمر ■

• عيدنا السادس مناسبة لتعميق المعرفة

حول التدريب والتعلّم المستمر

احتفالاً بعيده السادس وفي سياق "سنة الفرنكوفونيّة" في لبنان شاء المعهد المالي أن يخصص يوم ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤ لمنتدى التعلم المستمر في مؤسسات القطاع العام تكريساً لمهمته الأساسية التدريب.

انقسم المنتدى إلى ثلاث حلقات نقاش أمّنها ١١ خبيراً فرنكوفونياً من كندا وفرنسا ولبنان حملت العناوين التالية: قيادتي المستقبل من هم؟ قيادتي المستقبل كيف ندعم قدراتهم؟ التعلم المستمرّ رؤية والتزام لتحسين الأداء. وكان برعاية شركتي مايكروسوفت MDS. وقد شدت الحلقات الثلاث على حديث القطاع العام الدائم لكي يتصف بالفعالية والنوعية ويلبي متطلبات المجتمع من خلال التدريب والتعليم المستمر لكافة موظفيه لا سيما الإداريين منهم كما ركّزت على أهمية الموارد البشرية الكفوءة والديناميكية في إدارة المؤسسات العامة. وقد أجمع الحاضرون كافة على ضرورة وضع حد لتدخل السياسيين في الإدارة العامة مشددين على أهمية التحفيز المادي والمعنوي كعنصر أساسي في تنمية قطاع سمته الفعالية.

ولا بد من الإشارة إلى أن المنتدى قد لاقى أصداء إيجابية لدى المشاركين الذين بلغ عددهم ١١٥ مشاركاً ينتمون إلى القطاعين العام والخاص والجامعات والمنظّمات الحكومية وغير الحكوميّة لا سيما المعنيّة بواضيع حسن إدارة الخدمات والمساءلة والشفافيّة بالإضافة إلى المنظّمات الدوليّة والجهات المانحة والصحافة المتخصصة. فقد عبّر المشاركون عن

ارتياحهم للمداخلات البنّاءة والصريحة التي أدلى بها الخبراء المحاضرون وأشاد الحضور أيضاً بأهمية موضوع المنتدى وبنوعية النقاشات التي دارت وبالتفاعل بين المحاضرين من جهة والمشاركين من جهة أخرى وهكذا كان العنوان الأبرز لهذا اللقاء: "النجاح عن جدارة" ■

تقرير البنك الدولي يشير إلى تعافي الاقتصاد اللبناني

في أحد تقاريره الخاصة بالاقتصاد اللبناني ألقى البنك الدولي الضوء على المؤشرات المالية والتجارية والضريبية الإيجابية التي طبعت الفصل الرابع من العام ٢٠٠٢. وهي مؤشرات تؤكد على التعافي الاقتصادي الذي شهدته الفصول الأولى من العام نفسه. وإثباتاً على هذا التعافي ذكر البنك في تقريره الزيادة في فائض الموازنة مقارنة مع السنوات الماضية والانخفاض المستمر في العجز التجاري وزيادة الطلب على الليرة اللبنانية. وقد نوّه التقرير بهذه التطورات نظراً للتحديات التي يواجهها لبنان لا سيما في ما يتعلق بخفض الدين العام والمحافظة على النقد بالليرة اللبنانية وبالقطاع المالي اللبناني.

وقد أشاد التقرير أيضاً بالتطبيق الناجح للضريبة على القيمة المضافة الذي ساهم في خفض العجز في الميزانية نظراً للعائدات الناتجة عن هذه الضريبة والذي أدى أيضاً إلى خفض العجز التجاري من خلال الحد من عمليات التهريب. وأضاف أن من شأن هذه الضريبة أن تعزز النمو الاقتصادي على المدى البعيد عبر زيادة العائدات العامة وتشجيع التصدير

التسوية الضريبية مجدداً...

قامت وزارة المالية بتمديد مهلة التسوية الضريبية، وذلك بموجب القانون رقم ٤٩٢ (تمديد المهل المعطاة للمكلفين بضريبة الدخل لاختيار التسوية) الذي ينص على: "تمدد المهل المحددة بموجب القانون رقم ٣٨٤ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤ [قانون تسوية أوضاع المكلفين بضريبة الدخل] لمدة ثلاثة أشهر إضافية" (يعمل بهذا القانون من تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٤).

إن وزارة المالية تكون بذلك قد أفسحت وللمرة الأخيرة الفرصة أمام جميع المكلفين الذين لم يختاروا الدخول في التسوية الضريبية لإعادة النظر في أوضاعهم واتخاذ القرار الملائم الذي يتناسب مع مؤسساتهم. هذا مع التأكيد أن التسوية الضريبية هي لتسوية أوضاع المكلفين المتخلفين عن تأدية الضريبة أو المكلفين الذين يعلمون بأن حساباتهم لا تعكس الواقع وهي اختيارية وليست إلزامية. علماً بأن وزير المالية قد أشار بأن هذا القانون يصدر بصورة استثنائية.

هذا مع الإشارة إلا أن المحقق من التسوية الضريبية بلغ حوالي ١٦١ مليار ل.ل. بعد استجابة جميع المكلفين، باستثناء أصحاب المهن من محامين، أطباء، ومهندسين الذين لم يستجيبوا حتى الآن للتسوية الضريبية إذ لم تتجاوز مساهمتهم نسبة ٤٪ من مجموع التحققات الناجمة من التسوية.

إن الإدارة الضريبية من خلال تمديد مهلة اختيار التسوية، أرادت التعاون والتواصل مع جميع المكلفين وحثهم على تصحيح وتسوية أوضاعهم في وزارة المالية. ■

حسن حمدان
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

آخر أرقام الـ VAT (لغاية ١٩ شباط ٢٠٠٣)

عدد الخاضعين للضريبة المسجلين والمقبولين	٨٧٢٦
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين إلزامياً	٧٠٣٠
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين اختيارياً	١٦٩٦
عدد الخاضعين للضريبة المسجلين حسب المناطق:	
بيروت	٣٢٤١
جبل لبنان	٤٢١٩
البقاع	٣٤٤
الجنوب	٣٦٩
النبطية	٨٣
الشمال	٤٧٠
المجموع	٨٧٢٦
عدد شهادات التسجيل الصادرة	٨٧٢٤
عدد شهادات التسجيل المسلمة	٨٦٧٢
عدد المحاضرات والندوات المنظمة خارج الإدارة	١١٧
عدد المراجعين (استفسارات) - زيارات للإدارة	٧٧٠١
عدد المراجعين (استفسارات) - اتصالات هاتفية للإدارة	٨٦٦٠
عدد البريد الإلكتروني الوارد الذي تمت الإجابة عليه	٣٦٧
عدد زائري موقع الإنترنت	١٧٧٠٠
عدد الشكاوى عبر الهاتف	١٨٠
عدد الشكاوى المقدمة مباشرة إلى الإدارة	٤٩
عدد الرسائل الواردة	٢٣٤٤
عدد المراسيم والقرارات الصادرة	٥٧

المؤتمر الدولي حول فعالية تنمية القدرات والمساعدات المالية:

استضافت العاصمة الفلبينية، مانيلا، المؤتمر الدولي حول فعالية تنمية القدرات والمساعدات المالية، بين ١٤-١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣. ويندرج هذا المؤتمر ضمن المنتدى الدولي الذي يجمع الجهات المانحة بالبلدان النامية المستفيدة من المساعدات. أمّا هدف المنتدى، الذي شارك فيه أكثر من ١٢٠ طرفاً، والذي عقد برعاية وكالة التنمية اليابانية الدولية JICA، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، ومعهد البنك الدولي WBI، ووكالة التنمية الكندية الدولية CIDA، فتمثل في تحليل فعالية المساعدات ودورها في بناء قدرات الجهات المستفيدة، ومناقشة مسائل ذات الصلة، كتحديد أوجه نجاح هذه المساعدات ونقاط فشلها، وتحديد مسؤولية كل من الأطراف المانحة والبلدان المستفيدة. وقد سمح المنتدى باستعراض تجربة ثمانية بلدان في هذا المجال. وكان للبنان حصة في هذا المنتدى، حيث عرض السيّد سليم بلعا، مدير مشروع تحم، تجربة لبنان في مجال إصلاح إدارة الجمارك، التي اعتمدت على المكننة لتخليص البضائع وتسهيل العمليات التجارية، وتوفير المعلومات، وتحسين أداء إدارة الجمارك والقطاع الخاص. للمزيد من المعلومات يمكنكم مراجعة الموقع التالي:

www.undp.org/capacity/symposium/highlights

الجمارك تطلق نظام "شعـاع"

في إطار سعيها الدائم إلى مواكبة التطورات المعلوماتية والإلكترونية الحديثة، أطلقت مديرية الجمارك نظام "شعاع" - نظام الشهادات العصري للآليات والعربات- الذي تم تصميمه بالتعاون مع إدارة مصلحة تسجيل السيارات والآليّات (الميكانيك) في وزارة الداخلية ومكتب الأنتربول وذلك في حفل أقيم له في المعهد التالي في ١١ كانون الأول ٢٠٠١.

يأتي نظام "شعاع" المنبثق عن نظام خبير متضمن برنامج مكننة الشهادات الجمركية بهدف مساعدة مستوردي السيارات في الاستحصال على شهادات جمركية مكننة تمهيداً لتسجيل السيارة أو الآلية في مصلحة تسجيل السيارات والآليّات (الميكانيك) التابعة لوزارة الداخلية. وهو يختص بمعالجة وإصدار شهادات العربات والآليات في محيط آلي يعتمد النظام الجديد البيانات الجمركية الرقمية المنبثقة عن نظام فخم والتي تم تطويرها عبر إدخال خانات جديدة تحتوي على كافة التفاصيل المطلوب إدراجها على الشهادة الجمركية المعترف بها دولياً مثل ماركة السيارة وطرازها، وموديلها، ورقم محركها وغيرها من المعلومات التي قد تفيد مكتب الأنتربول في تفصي الجرائم والكشف عن مرتكبيها. ويتسم هذا النظام بالصفات التالية:

• **الدقة**: تحتوي شهادة شعاع على كافة المعلومات اللازمة بشكل مطبوع وواضح لتسهيل عملية تسجيل الآلية المستوردة لدى هيئة إدارة السير والآليات والمركبات.

• **السرعة**: يمكن الحصول على شهادة شعاع فوراً بعد تأدية كافة الرسوم والضرائب المتوجبة على البيان الجمركي.

• **حماية المعلومات**: إن المعلومات الأساسية الموفرة على شهادة شعاع مكررّة في أسفلها ومحميّة بلصيقة هولوغرافية Hologram تحمل شعار إدارة الجمارك لمنع التلاعب بها والحد من تزويرها.

• **الرموز**: من خلال رقم الشهادة ورقم البصم العائد لها (إذا وجد) يمكن التعرّف على المكتب الجمركي ورقم البيان والقلم الذي استوردت الآلية بموجبه دون العودة إلى السجلات القديمة التي كانت معتمدة كما يمكن الحصول على إحصاءات دقيقة عن كميات وأنواع السيارات والآليات المستوردة والمصدّرة. ■

مشروع E-Med: تسهيل التجارة وزيادة التنافسية

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تنفيذ مشروع E-Med للأعمال، الذي يمتد على سنتين ويشمل بلدان البحر المتوسط التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات هذه البلدان في مجال تسهيل التجارة والأعمال الإليكترونية وزيادة تنافسية شركاتها المتوسطة والصغيرة الحجم في الأسواق المحلية والعالمية من خلال تبسيط وتنسيق الإجراءات التجارية وتطبيق الحوامل الممكننة والتقنيات المعلوماتية في مجال الإدارة والتجارة.

وستتولى تنفيذ المشروع ثلاث لجان إقليمية تنتمي إلى الأمم المتحدة وهي اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA).

وقد دعت الإسكوا كل من مصر، الأردن، لبنان، فلسطين وسوريا للمشاركة في هذا المشروع بعد أن يعيّن كل منهم مديراً للمشروع يمثّل بلده ويكون المحور الذي يساهم في تسهيل العمليات التجارية ودعم شبكة خبراء الأعمال الإليكترونية في بلده بالتنسيق مع الإسكوا.

ومن أولى نشاطات هذا المشروع عقد منتدى في جنيف بين ٢٩ و٣١ كانون الثاني ٢٠٠٣، عرض خلاله مدير المشروع في لبنان السيّد سليم بلعا - وهو مدير مشروع فخم - لما يقدّم لبنان من تسهيلات تجاريه وأعمال إلكترونية ولتوقعات لبنان من هذا المشروع ولتحفيز الإصلاحات التجارية في المنطقة وتوطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذين يشكلان ركيزتي التجارة. حثّت الإسكوا في إطار هذا المشروع البلدان المشاركة ومنها لبنان على إنشاء لجان لتسهيل التجارة والمواصلات الوطنية من شأنها أن تحدد الأولويات الوطنية لناحية التجارة الدولية، وأن تقترح حلولاً تقلّص الوقت والكلفة التي يتكبدها التجّار لدى الامتثال إلى الإجراءات التي تفرضها الحكومات لجباية الضرائب ومكافحة العمليات غير المشروعة، وأن تساهم في تطبيق الإصلاحات التجارية.

سليم بلعا بنشاطه المعهود، وكفاءته وحماسه، يتولى متابعة هذا المشروع ■

الضريبة على الرواتب والأجور

الضريبة على الرواتب والأجور هاجس يشغل بال المواطن عامة وأصحاب العمل خاصةً وتشكّل مدى لأسئلة كثيرة حول الإجراءات ونسب الضريبة وغيرها من التنظيمات التي يجب إتباعها لتأديتها. لذا رأت حميت المالية أن تخصص ملفها الأول للتعريف بهذه الضريبة على شكل أسئلة وأجوبة.

ما هي ضريبة الدخل على الرواتب والأجور؟

إن الضريبة على الرواتب والأجور - أو ما يعرف أيضاً بالباب الثاني - هي الضريبة التي يؤديها صاحب العمل للخزينة بعد اقتطاعها من رواتب وأجور العاملين لديه، وذلك بعد أن يكون قد صرّح عنها لدى وزارة المالية من خلال تصريح دوري وسنوي وتسهيلاً لذلك وضعت الوزارة نماذج تصاريح جديدة لهذه الضريبة يمكن الحصول عليها مجاناً من دائرة ضريبة الدخل في بيروت ومن الماليات في باقي المحافظات.

من هم المعنيون

- أصحاب العمل
- موظفو القطاع الخاص حوالي ٣٥٠,٠٠٠
- موظفو القطاع العام حوالي ٥٢,٠٠٠
- المتقاعدون حوالي ٥٣,٠٠٠

لما تسمية الباب الثاني؟

تعود تسمية الباب الثاني إلى المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ الصادر في تاريخ ١٩٥٩/١/١٢، أي قانون الضريبة على الدخل الذي يقسم إلى ثلاثة أبواب (فصول) وهي التالية: الباب الأول: الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية. الباب الثاني الضريبة على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد، والباب الثالث الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة.

متى يجب تأدية الضريبة إلى الخزينة؟

يؤدي صاحب العمل الضريبة على الرواتب والأجور كل ستة أشهر في موعد أقصاه الخامس عشر من الشهر الذي يلي فترة الستة أشهر المعنية، وذلك إذا جاوزت الضريبة المستحقة مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. في هذه الفترة وفي حال التأخر في تأدية الضريبة، تفرض على صاحب العمل غرامة قدرها ٣ ٪ عن كل شهر تأخير وفي حال لم تتجاوز الضريبة مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن كل ستة أشهر تؤدى ضمن التصريح السنوي عن الأرباح.

أين تدفع الضريبة وكيف تتم تأديتها؟

تدفع الضريبة بموجب إشعار الدفع المسبق (النموذج ص ١) في أي فرع من فروع المصارف العاملة على الأراضي اللبنانية أو في دائرة تحصيل بيروت وفي المحاسبة المختصة في سائر المحافظات ونؤدى نقداً أو بموجب شك مصرفي أو شخصي محجوز لأمر أمين صندوق الخزينة المركزي. ويعد الدفع يقدم صاحب العمل البيان الدوري بتأدية الضريبة عن فترة الستة أشهر المعنية مع تسخين عن الإشعار المذكور (أي النموذج ص ١) مرفقاً بإيصال الدفع إلى الوحدة المالية المختصة بضريبة الدخل وذلك ضمن المهلة المحددة لكل فترة.

ما هي المبالغ الخاضعة لضريبة الدخل على الرواتب والأجور؟

إن المبالغ الخاضعة لضريبة الدخل على الرواتب والأجور هي مجموع المبالغ التي قبضها المستخدم بما فيها الرواتب والأجور وملحقاتها والمنافع النقدية والعينية والتعويضات والإكراميات خلال السنة السابقة لسنة التكليف، وذلك بعد أن ينزل منها (أي يخفض منها) مبالغ عدة نذكر منها ما يلي:

١) ثلاثة ملايين ل.ل. في السنة كتنزيل شخصي للمستخدم العازب.

٢) مليون ونصف ل.ل. عن الزوجة إذا كانت لا تعمل و٣٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن الولد الشرعي الذي لا يزال على عاتق المستخدم وذلك ضمن شروط محددة.

٣) المبالغ المحسومة والمدفوعة للتقاعد وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

ما هي المبالغ المعفاة من هذه الضريبة؟

تعفى من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور المبالغ التالية:

١) المخصصات التي بتقاضاها رجال الدين لقاء قيامهم بالطقوس الدينية.

٢) الرواتب وملحقاتها التي يقبضها سفراء الدول الأجنبية وممثلوها الدبلوماسيون وقناصلها وممثلوها القنصليون والرعايا الأجانب من موظفيهم وذلك ضمن شروط المعاملة بالمثل.

٣) الرواتب وملحقاتها التي يقبضها العسكريون من أي رتبة كانوا التابعون لجيوش الدول الحليفة.

٤) معاشات التقاعد التي تمنح لموظفي الدولة والمصالح العامة أو المؤسسات العامة والخاصة وفقاً لقوانين التقاعد وأنظمته.

٥) التخصيصات لذوي الجباة والتعويضات المؤقتة التي تدفع لضحايا حوادث العمل.

٦) أجور اليد العاملة الزراعية.

٧) أجور الخدم في المنازل الخاصة
٨) أجور الممرضين والممرضات والخدم في المستشفيات والملاجئ وغيرها من مؤسسات التمريض والإسعاف
٩) تعويض الصرف من الخدمة المدفوع وفقاً للقوانين وللأنظمة النافذة
١٠) التعويضات العائلية المدفوعة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة

كيف تحتسب ضريبة الدخل على الرواتب والأجور؟

تحتسب هذه الضريبة على أساس مجموع المبالغ التي قبضها المستخدم خلال السنة بعد التنزيلات القانونية والشخصية والعائلية المبينة آنفاً كما هو مصرح عنها من قبل صاحب العمل أو المستخدم الذي يعمل في عدة مؤسسات في آن واحد.

تحتسب هذه الضريبة على أساس المعدلات التالية:

- ٢٠٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي لا يتجاوز ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
- ٢٥٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل ولا يتجاوز ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
- ٦٠٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ١٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل ولا يتجاوز ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل
- ٨٠٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل ولا يتجاوز ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل
- ١٠٠٪ عن قسم الواردات الصافية الخاضعة للضريبة الذي يزيد عن ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ل.ل

ما هي أهداف مشروع مكننة الضريبة على الرواتب والأجور؟

إن ضريبة الدخل على الرواتب والأجور ليست ضريبة جديدة إنما تسعى وزارة المالية إلى تحديثها من خلال مشروعها الجديد الهادف إلى إعادة تنظيم ومكننة إجراءات الضريبة الحالية من خلال فتح حساب ضريبة رواتب وأجور لكل صاحب عمل إعطاء رقم مالي لكل مستخدم وأجير مكننة التصاريح الخاصة بضريبة الرواتب والأجور مكننة المدفوعات وإصدار الإحصاءات كما يهدف المشروع أيضاً إلى تعزيز العلاقة ما بين وزارة المالية وأصحاب العمل من خلال تفعيل أداء الموظفين وتقديم خدمة حديثة للمكلفين والعمل ضمن دوام متناغم مع دوام القطاع العام.

ما هي النتائج المتوقعة من تحديث ومكننة إجراءات إدارة الضريبة على الرواتب والأجور؟

تتلخص النتائج التي تتوقعها وزارة المالية من هذا المشروع بما يلي:

- ضبط التهرب الضريبي من خلال استعمال رقم مالي وإعطاء بطاقات مالية لكل موظف/أجير/ متقاعد بسهلان الرقابة وبزيدان العدالة الضريبية.
- تفعيل الالتزام الضريبي.
- زيادة الإيرادات الضريبية.
- منع الاستفادة من التهرب العائلي لأكثر من مرة على الموظف/الأجير الذي يعمل لدى أكثر من صاحب عمل إذ يصبح بإمكان هذا الأخير جمع مداخيله في تصريح موحد.

الضريبة على الرواتب والأجور (المراسيم والتعاميم المعدلة كانون الأول ٢٠١٠)	
تعميم رقم ٢٥١٩/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل وتعديلاته المتعلقة بتحديد العلاقة التعاقدية بين الأجير وصاحب العمل
تعميم رقم ٢٥١٠/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المواد ٥٣، ٥٤، ٥٧ المتعلقة بيوميات الأجراء
تعميم رقم ٢٥٤١/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادة ٤١ المتعلقة بإقليمية الضريبة على الرواتب والأجور
تعميم رقم ٢٥٤٢/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادة ١٤ وما يليها المتعلقة بفئات الأشخاص الخاضعة إيراداتهم للضريبة على الرواتب والأجور
تعميم رقم ٢٥٤٣/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المواد ٥٨، ٥٩، ٦٠، و٦١ المتعلقة بأساس فرض الضريبة
تعميم رقم ٢٥١٧/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادتين ٥٨ و٥٩ المتعلقتين بتحديد الأجر وأنواعه
تعميم رقم ٢٥٩٩/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المادة ١٧ المتعلقة بالإعفاءات من الضريبة على الرواتب والأجور
تعميم رقم ٢١٠٠/ط	تحديد أصول تطبيق أحكام المواد ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ١٣، ١٤، ١٥، ١١، ١٧، ١٨ المتعلقة بيوميات أصحاب العمل فيها الضريبة على الرواتب والأجور

إدارة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور وخطة عملها

حاورت "حديث المالية" الآنسة باسمة أنطونيوس بمناسبة تكليفها برئاسة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور. فلم تتردد الآنسة أنطونيوس عن الإجابة:

حديث المالية:
هلا أخبرتنا باسمة أنطونيوس عن مسيرتها داخل وزارة المالية، بدايتها وانتقالها من مهمة إلى أخرى؟

باسمة أنطونيوس:
بعد أن نلت إجازة في إدارة الأعمال قسم المحاسبة والتمويل والتسويق من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٩٥ بدأت مسيرتي في وزارة المالية في أواخر العام نفسه كمراقب ضرائب رئيسي

في دائرة ضريبة الدخل في بيروت. من ثم انتقلت للعمل في "الفريق الخاص" الذي استحدث في حينه وهو يُعنى بدراسة ملفات من كافة المناطق بإشراف أصحاب الخبرات في الوزارة وخبراء كنديين حيث تمرست في العمل من خلال الخبرة العملية وأسلوب تنظيم العمل. عدت بعدها للعمل في دائرة ضريبة الدخل في التدقيق الضريبي بالإضافة إلى تكليفي ببعض الأعمال الإدارية الأخرى وذلك لحين استحداث فرع "خدمات المكلفين" الذي كنت مسؤولة عنه حتى منتصف عام ٢٠٠١. وبعد صدور مذكرة معالي وزير المالية في تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢ أصبحت رئيسة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور.

حديث المالية:
كيف تفهمين الفرق بين العمل في دائرة ضريبة الدخل والعمل في فريق الضريبة على الرواتب والأجور؟

باسمة أنطونيوس:
في ضريبة الدخل كان عملي ينقسم إلى شقين: الأول يقتصر على التدقيق في الملفات ضمن فريق مؤلف من عدد من المراقبين بخنارهم رئيس الوحدة؛ والثاني يتضمن أعمال إدارية وفنية مختلفة مع المكلفين والدوائر الأخرى. أما العمل في فرع خدمات المكلفين فقد اشتمل على إنجاز معاملات المكلفين والمواطنين بالإضافة إلى استقبالهم وإرشادهم تفادياً لارتكابهم المخالفات وتوجب الغرامات القانونية. أما اليوم، فإن العمل ضمن فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور ينطوي على مشروع تحديث هذه الضريبة عبر مكننة المعلومات، وتطوير قاعدة البيانات المتوفرة، وتطوير النصوص القانونية ذات الصلة وتعديلها، وبالتالي تحسين جباية هذه الضريبة التي يقتطعها صاحب العمل من رواتب المستخدمين والأجراء. وتسهيل الأمر عليه بما يعزز العلاقة بين وزارة المال والمكلفين.

حديث المالية:
ما هي المشاكل والصعاب التي تواجهها باسمة أنطونيوس خلال عملها، وما هي الحلول التي تقترحها ؟

باسمة أنطونيوس:
إن المشكلة التي تعترض طريق فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور ليست تقنية بل شكلية تتمثل بعدم توفر إطار قانوني وإداري واضح لهذا الفريق. لا سيما وأن كافة أفراده ينتمون إلى دوائر مختلفة. أما الحل فهو عبر نصوص قانونية أو قرارات أو تعاميم إدارية. يتم العمل حالياً على إصدارها مما سيسهل الكثير من الأمور الإدارية.

حديث المالية:
ما هي تطلعات باسمة أنطونيوس المستقبلية؟

باسمة أنطونيوس:
إن أحد أهدافي هو العمل على خلق وعي كاف لدى المواطنين حول الضريبة عموماً فيشعرون أن تسديدها هو واجب وليس عقاب. بالإضافة إلى مساعدتهم لتفادي كل ما يؤدي إلى توجب الغرامات عليهم، مما يزيد إحساسهم بالمشاركة والمسؤولية تجاه المال العام. ويسهّل علاقة المواطن مع الإدارة. أما الهدف الثاني فهو تحسين جباية هذه الضريبة ومكننة المعلومات والمدفوعات مما يؤدي إلى تحسين الخدمة وتسهيل عمل الإدارة والمكلفين على حد سواء.

حديث المالية:
ما رأيك بحديث المالية؟ وهل لديك اقتراحات لتحسينها؟

باسمة أنطونيوس:
إن نشرة وزارة المالية غنية من حيث المضمون والمعلومات التي تتضمنها وهي حالياً من أهم وسائل التعارف بين الموظفين وهي جيدة شكلاً إلى حد ما. وأتمنى إضافة قسم يتضمن اقتراحات الموظفين لناحية تحسين عملهم، خصوصاً تلك المقتبسة من شكاوى المواطنين. وإضافة فقرة ترفيهية ثقافية تتضمن مسابقات حول بعض الأعمال الفنية أو القانونية.

باسمة أنطونيوس، شكراً على حديثك الغني والصريح وتمنياتنا لك بالتوفيق. ■

• افتتاح مقري البورصة والأسواق المالية:
افتتح وزير المالية، فؤاد السنيورة، في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، مقرين جديدين، الأول لاتحاد الأسواق المالية العربية، والثاني لبورصة بيروت معبداً بالتالي لبيروت أمجادها السابقة فتكون العاصمة المالية الإقليمية.

• الجمارك اللبنانية تلتقي بوفد من الجمارك السورية:
التقت الجمارك اللبنانية بوفد من الجمارك السورية في المعهد المالي، في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢، حيث اطلع الوفد السوري على الأنظمة المعلوماتية التي طبقتها الجمارك اللبنانية في السنوات المنصرمة بنجاح، وناقش إمكانية تطبيق هذه البرامج في مكاتب الجمارك في سوريا.

• ندوة حول حماية حقوق الملكية الفكرية:
عقدت في المعهد المالي، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٣، ندوة حول حماية حقوق الملكية الفكرية ألقاها ممثلون عن البعثة الاقتصادية التابعة للسفارة الفرنسية، وعن شركتي Louis Vuitton و BIC وقد بيّن المحاضرون لموظفي وزارة الاقتصاد وإدارة الجمارك كيفية التفريق بين منتجاتهما والمنتجات المزورة بغرض مكافحة التهريب في لبنان.

• مؤتمر الرقابة والمحاسبة المالية:
شاركت ١١ دولة عربية في الاجتماع الـ٣١ للمجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي افتتحه رئيس الوزراء اللبناني، السيّد رفيق الحريري في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢، بحضور وزير المال، الأستاذ فؤاد السنيورة ورئيس ديوان المحاسبة، القاضي رشيد حطيط.

• ندوةٌ حول تقييم قدرة الشركات المالية وأهمية معايير المحاسبة:
في إطار إطلاق سلسلة الندوات الشهرية المندرجة ضمن برنامج عمل المعهد المالي للعام ٢٠٠٣، نظّم المعهد، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٣، ندوةً حول "تقييم قدرة الشركات المالية وأهمية معايير المحاسبة"، حاضر فيها السيد إبراهيم مهنا، رئيس مجلس أمناء مؤسسة "مهنا فاونداشن" التي تُعنى بتقييم شركات المحاسبة وتقديم الاستشارة لها.

نشاطات وزارة المالية خارج لبنان:

٢٧ أيلول/١ تشرين الأول: زار وفد من وزارة المالية البنك الدولي وصندوق النقد للمشاركة في الاجتماع السنوي، حيث التقى وفود وزارة المال والخارجية الأميركية، وغيرها من الوفود. وقد تم انتخاب وزارة المالية اللبنانية لترأس اجتماع مجموعة البلدان الـ٢٤ (G24).

٣-١٤ تشرين الثاني: انضم وفد من وزارة المالية اللبنانية إلى جولة مناقشات في مقر الـ UNCTAD في العاصمة السويسرية جنيف لإطلاق مجموعة من الاتفاقيات الاستثمارية مع خمس دول هي لبنان وغينيا وبنين، ومالي والسنيغال.

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية:

• **١٤-١٦ تشرين الأول:** زيارة بعثة من صندوق النقد الدولي ضمن المشاورات السنوية للمادة الرابعة.

• **١٤-١٦ تشرين الأول:** استقبلت وزارة المالية وفد من شركة Fitch Ratings لإجراء التقييم السنوي الشامل التي اعتادت الشركة إجراءه.

• **١٨ تشرين الأول:** زار وفد من السينيغال يترأسه وزير الثقافة وزارة المالية لتوقيع اتفاقية عدم الازدواج الضريبي بين كل من لبنان والسينيغال.

• **٢١ تشرين الأول:** زار السيّد ألبيرتو مسلّم ممثلاً البنك الدولي وزارة المالية لتقديم مساعدة تقنية لوزارة المالية عن أنظمة التقاعد.

• **٢٣-٢٥ تشرين الأول:** اجتمع وفد من البنك الدولي بوزارة المالية لمناقشة ملف لبنان الخاص بالقروض، ولإلقاء الضوء على التدابير الإصلاحية الخاصة بالمشاريع التي تعاني بعض الصعوبات، ونافشوا السبل الآيلة إلى تحسين أداء الإدارة اللبنانية بهدف الاستفادة الأفضل من القروض.

• **٢٤-٢٥ تشرين الأول:** زار وفد من وزارة المالية الفرنسية وزارة المالية اللبنانية لإجراء جولة ثانية من المناقشات حول اتفاقية عدم الازدواج الضريبي.

• **٢٨-٣٠ تشرين الأول:** زار وفد من مؤسسة الاستثمار الأردنية وزارة المالية اللبنانية بهدف مناقشة اتفاقية تشجيع الاستثمار بين البلدين.

• **٢٩-٣٠ تشرين الأول:** زار وفد من وزارة المال الفرنسية وزارة المالية لمناقشة وتوقيع اتفاقية ضريبية بين البلدين.

• **٣١ تشرين الأول:** وقّع لبنان والأردن اتفاقية ضريبية وأخرى استثمارية.

• **٢٩ تشرين الثاني:** زارت لجنة SAF من الاتحاد الأوروبي وزارة المالية حيث استعرضت شروط تطبيق اتفاقية موضوع الهبة الأوروبية المتعلقة بالإصلاحات المالية.

• **١ كانون الأول:** استقبلت وزارة المالية وفد من شركة R&I للتقييم الائتماني للدول والشركات لإجراء التقييم السنوي الشامل التي اعتادت الشركة إجراءه.

• **١ كانون الأول ٢٠٠٢:** زار وفد من الاتحاد الأوروبي وزارة المالية بهدف التحضير لمشاريع خاصة بتطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية.

• **١٦-٢٠ كانون الأول:** زار وفد من وزارة المالية المالبرية وزارة المالية اللبنانية لمناقشة اتفاقية ضريبية.

خـطوبـة

• أعلنت رئيسة مالية لبنان الشمالي الجديدة، الآنسة غنوى المصري خطوبتها على المقدّم خالد حمّود. نتمنى لها التوفيق في منصبها الجديد وفي حياتها الشخصية.

زواج

• أمينة المكتبة المالية جوزيان شبلي (المعهد المالي) من السيّد جوزيف كفوري
• المراقبة غلاديس خوري (مالية لبنان الشمالي) من الدكتور بسّام البرجي
• المراقب جهاد صادق (مالية بعبدا) من الآنسة شيرين نصري
• المراقبة جوسلين مساعد (مالية البقاع) من الأستاذ أنطوان سعادة
• المراقبة أمل أبو عزّي (مالية البقاع) من الأستاذ فادي نداف

• المحرر علي أحمد وهب (مالية النبطية) من الآنسة سلوى درويش
• معاون أمين صندوق محتسبية عكّار فادي خليل من السيدة رين بو ضاهر

لبنان يستقبل مواطنين جدد

• رزقت المراقبة دانيا المهتدي (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها لبا
• رزقت المراقبة صبا عيسى (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها نعيمه
• رزقت المراقبة رانيا المصطفى (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته زهدي
• رزق المراقب زياد برشان(مالية بعبدا) بمولودة أسماها كريستي كما احتفل بمرور عام على زواجه
• رزق المراقب حسان دباب(مالية بعبدا) بمولودة أسماها فاطمة
• رزقت المراقبة لطيفة الحاج(مالية بعبدا) بمولود أسمته حسين
• رزق المراقب توفيق أبي ريشا (مالية بعبدا) والمراقبة رولا سركيس(مديرية الواردات) بمولود اسمياه جوزي
• رزق المراقب وسام أبو عسلي (مالية البقاع) والمراقبة كارين أبو خليفة(مالية البقاع) مولوداً أسمياه رودي

• رزقت المراقبة رندلى الحاج سليمان (مالية البقاع) بمولودة أسمتها بترا
• رزقت المراقبة ألين جميّل(مالية البقاع) بمولودة أسمتها لين
• رزقت محررة ضريبة الدخل نجوى صابر (مالية البقاع) مولوداً أسمته كريست
• رزقت المراقبة الرئيسية كوكب إسماعيل (مالية صيدا) بمولودة أسمتها نور
• رزق المراقب حسّان أبو خليل(مالية النبطية) بمولودة أسماها أسيل

• رزقت المراقبة سبلفي نصر (فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته فؤاد الأسطا كيروز

موظفو وزارة المالية لا يكتفون بالشهادات العادية: مبروك

الحائزون على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في المحاسبة والتمويل لعام ٢٠٠٢ (وزارة المالية) من الجامعة اللبنانية بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفرنكفونية :(AUPELF)

• عماد أبو ريحان (مراقب رئيسي - مالية لبنان الشمالي)
• ألين برق (مراقب رئيسي - مالية لبنان الشمالي)
• روجيه لطفي (TVA)
• فادية صقر (TVA)
• سابين الفرم (TVA)
• سبلفي نصر (TVA)
• هشام العضم (TVA)
• علا المولى (TVA)
• شادي أبو شقرا (TRAU)
• غلاديس خوري (مالية لبنان الشمالي)
• روي دياب (ضريبة الدخل - مالية بيروت)

-أما بالنسبة للناجحين الجدد في وزارة المالية (مراقبين) والحائزين على الدبلوم فهم:

• ايلي أبي عاد
• رنا بيسار
• ميراي خضر
• أسامة الزعبي

• حاز المراقب شربل شدراوي (وحدة الأبحاث والدراسات الضريبية) على دبلوم دراسات معمقة في العلوم المالية من جامعة القديس يوسف بدرجة جيّد.

وداع / تعيين

• فيما كنا نتحضر لإصدار حديث المالية فُجعنا بخبر وفاة زميلنا الشاب علي شكر شكر الذي شاركنا أكثر من مرة نشاطاتنا وكان عضواً فاعلاً في أسرة حديث المالية وهو الذي حاز على شهادة ماجستير في الإدارة المالية من الجامعة الإسلامية في لبنان بتقدير جيد جداً وقد قدّم نسخة من رسالته حول "أثر التغيرات في الأسعار على البيانات المالية" إلى المكتبة المالية، وكان أيضاً يتحضر لخوض امتحانات مجلس الخدمة المدنية لوظيفة مراقب رئيسي. لا نجد كلاماً يعزينا ويعزي أهله وزملاءه وأصدقاءه بفقده إنا نسأل الله أن يتغمده واسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه.

• انتقلت المراقبة غاية الشحيمي من فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة إلى مالية النفاع.

• ودّعت وزارة المالية، السيّد أنطوان قهوجي المفوض الحكومي في حفل تكريم حضره وزير المالية، بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٧. وكان للسيّد قهوجي كلمة وداعية مؤثرة..

معالي وزير المالية، سعادة المدير العام، زميلاتي وزملائي، أيها الأصدقاء

من يقف أمامكم الآن هو موظف مرّ أمامه آلاف الموظفين الذين أنهيت خدماتهم وحُبست مشاعرهم واكتوى بنار معاناتهم. وقدم لهم ولعيالهم الخدمات الخفة التي يرغبون بها. وشاهد دموع الكثير منهم وفرح القليل من بعضهم نعم هذه هي الحقيقة المرة الم يقل أديبنا الكبير جبران إن المحبة لا تعرف عمقها إلا ساعة الفراق.

إنني أخرج الآن من رحم الإدارة باسماً ليس لأنني لا أحبها، وأنا من يود احتضانها كما تحتضن الأم ولدها العليل. ولكن لأن الإدارة فقدت الكثير من هيبتها، وتعرضت للكثير من الإساءة والتجريح وخاصة من بعض المسؤولين عنها إن هذه الإدارة ليست عصية على الإصلاح إذا حسنت النوايا. كما أنني لا أصدق أن من يملك حديقة مليئة بالزهور لا يستطيع تنقية حديقته من الأشواك والأعشاب الضارة يحضرني في هذه اللحظة ما قاله الفنان ليوناردو دافنتشي عندما كان مارّاً على إحدى طرقات إيطاليا حين شاهد صخرة مرمية على حافة الطريق فقال: لماذا تركت هنا؟ فأجيب بأنها لا تصلح لأي شيء. فنظر إليها بعين فنان وقال: أنا أرى ملاكاً صغيراً في داخلها. فانقلوها إلى مشغلي كي أخرجه منها. فكم نحن أحوج في إدارتنا إلى فنانين أمثال ليوناردو كي يبرزوا بأزاميلهم ملائكة الإدارة ويقصوا بمطارقهم على شياطينها. ففي الصراع من أجل إصلاح الإدارة أول عدو تحب محاربته هو الذات البشرية. لما فيها من أنانية ونسلط. ولما فيها من طائفية وتشيع. هذه آفات كبيرة فإذا استأصلناها من نفوسنا وانتصرنا عليها تنتصر الإدارة ويزدهر الوطن. وإذ أتركم الآن فإنما كطالب خرج لتوه فرحاً عند تخرجه. ولكنه حتماً سيحن إلى الرفاق والصفوف والدهات.

وختاماً أشكركم جميعاً على هذا التكريم وأرجو أن أكون مستحقاً له. وتفوا بأنني سأحافظ على هذا الرمز مدى الحياة كي يبقى ذكرى جميلة للوفاء وللمشاعر الحارة التي واكبتموني بها.

المعهد المالي يودع العام ٢٠٠٢

قرر فريق عمل المعهد المالي توديع العام ٢٠٠٢ على طريقته الخاصة. خطط ونظّم ووزع مهام تحضير المأكولات ودعا الأصدقاء لحضور مأدبة غداء "شغل بيت" أعدها كافة أفراد الفريق.

وبالمناسبة احتفل أيضاً بعيد ميلاد أربعة زملاء، ربنا شديلق، دانيا سنو، هرمس بيتر وليبى بستاني.

أحد موظفي مالية لبنان الشمالي يفضي بسره إلى حديث المالية

إبراهيم الهندي، موظف مالية لبنان الشمالي نهاراً، يمارس عملاً آخراً بعد دوامه!!! في الواقع، إن السيّد الهندي يهوى جمع كل ما هو قديم من قطع نقدية نادرة، ووثائق إدارية، وصور قديمة، وآلات موسيقية تغني منزله الذي بات معرضاً للتراث اللبناني. ويأمل السيّد الهندي أن ينشأ متحفاً في لبنان الشمالي يكون ذاكرة لبنان للأجيال المقبلة.

حبيبتي المرأة

بعد بروز فكرة تحرر المرأة خلال النهضة الثقافية في أواسط القرن التاسع عشر، ومع إطلاق النهضويون شعارهم الشهير "لا نهضة شرقية دون نهضة المرأة الشرقية" وإجماعهم على إيلاء أهمية خاصة لتعليم المرأة، عرفت النساء العربيات عامةً والنساء اللبنانيات خاصةً في تلك الفترة نهضة فكرية وحقوقية على جميع الأصعدة.

وبرز العمل النسائي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع ظهور الجمعيات الخيرية والتربوية والإنسانية "كزهرة الإحسان" عام ١٨٨١، و"تهذيب الفتاة" عام ١٩٠٧، و"جمعية النهضة النسائية" عام ١٩٢٤.

هذا وقد شهد مطلع القرن العشرين دوراً مميزاً للصحافة النسائية بدأ في مصر وانتقل إلى سوريا ولبنان مع "فتاة لبنان" عام ١٩١٤، و"مينرفا" عام ١٩١٨، و"المرأة الجديدة" عام ١٩٢١. وتركّز الاهتمام حينذاك على تعلّم المرأة وحقها في العمل. كما دعت معظم الحركات إلى التوازن بين عادات وتقاليد المجتمعات الغربية وبين عادات وتقاليد الغرب، إضافة إلى طلب منح المرأة حق الانتخاب ومساواتها مع الرجل. تسارعت الأحداث أواسط القرن العشرين مع عقد عدد كبير من المؤتمرات النسائية وبروز دور "المجلس النسائي اللبناني" عام ١٩٥٢. وقمة حقوق المرأة هو إن المرأة اللبنانية تنتزع حق الترشح والانتخاب بصدور المرسوم الاشتراعي الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١/١٨. وتحصل على المساواة في الإرث عند الطوائف غير المحمدية في شباط ١٩٥٥. وفي العام ١٩٦٣ أصبحت ميرنا بستاني المازن أول امرأة تمثّل شعبها في البرلمان اللبناني.

أما اليوم، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة النساء من مجموع القوى العاملة في لبنان إلى ٢٢٪ مقارنةً مع ١٧،٥٪ في العام ١٩٧٠ (بحسب دراسة أجرتها إدارة الإحصاء المركزي العام ١٩٩٧)، فإن الدراسة التي أعدها مركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث بالتعاون مع لجنة حقوق المرأة ومؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية الأوروبي في العام ٢٠٠١، والتي شملت عينة من ٥٧٩ امرأة من القطاعين العام والخاص في بيروت الكبرى وضواحيها تظهر:

- أن مبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي" ما زال غير مطبقاً في لبنان حتى اليوم.
- أن أكثر من ٨٥٪ من النساء العاملات في القطاع العام تعدى الثلاثين من العمر.
- أن ٢٥٪ من العاملات في القطاع الخاص لم ينتسب إلى الضمان الاجتماعي.

كما أظهرت الدراسة أن انحسار العمل النقابي في القطاع الخاص عائد إلى نقص المعرفة عند العاملات وجهلهن لوجود نقابة في قطاعهن. أما في القطاع العام فإن العمل النقابي محظور بموجب القانون وبلاحظ وجود فروقات كبيرة في التقديمات وخاصة التعويضات العائلية. أما المشكلة الحقيقية للمرأة اللبنانية فهي أنها تقع بين مطرقة تشريعات الأحوال الشخصية المتنوعة بإجحافها بحسب اختلاف العائلات الروحية في لبنان وسندان

الطائفية السياسية التي تكرس البنية الأبوية والذكورية للسلطة في لبنان والتي ترتكز على أولوية الرجل وتبعية المرأة. ويترجم هذا الوضع ضعف وجود المرأة في مواقع صنع القرار في لبنان، فهي تمثل ٢،٣٪ من مجلس النواب و١٪ من مواقع القيادة الإدارية وهي غير موجودة نهائياً في الحكومة. ويتسم هذا الواقع بالمأساوية إذ إن شيئاً لم يتغير بتبوؤ لأنه ليس هناك من سياسة تمييز إيجابي أو تحفيز لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار من جانب الدولة اللبنانية أو من جانب القوى السياسية الرئيسية من أحزاب وزعامات وأقطاب. كما أن بوله القانون لا تنطبق ولو بشكل اختياري على أهم ما يصيب المرأة أي أحوالها الشخصية.

أما في وزارة المالية فإن حال النساء العاملات أفضل بكثير منه في باقي الوزارات. فمع الدفعات الجديدة للمراقبين التي دخلت إلى الوزارة خلال الأعوام السنة الأخيرة نجد أن عدد النساء يفوق عدد الرجال.

ومن ناحية أخرى نجد أن النساء اللواتي يشغلن مناصب مرموقة داخل الوزارة يشكلن نسبة لا بأس بها (حوالي الـ٤٠٪) خاصة ضمن الفئات الثانية والثالثة. فمن مديرية التصريفات ومديرية الخزينة والدين العام إلى رئاسة مالية الشمال ودوائر الانتقال والدين العام ومراقبة الجباية والباب الثاني ونصف دوائر الضريبة على القيمة المضافة، ناهيك عن مراقبات عقد النفقات والمراقبات الرئيسيات. نجد أن النساء في وزارة المالية برزن وبدأت جهودهن تثمر فعلاً في إيصال فكرة المساواة على أساس الكفاءة وفعالية الأداء. إن الانفتاح والوعي في مطلع القرن العشرين ساهم في إدراك حقيقة وأهمية دور المرأة في بناء مجتمع أفضل. ولكن يبقى الكثير لتحقيقه على مستوى التشريع والتنفيذ. ولا بد لذلك من دور أكبر للحركات النسائية والمجتمع المدني يذكرنا بالجيل الأول للمناضلات في سبيل مساواة العاملة والموظفة بالعامل والموظف. وفي سبيل طرح حقوق المرأة العاملة ودورها ليس كقضية اجتماعية بل كقضية حق. ■

شربل شمراني، وحدة الأبحاث والتحليل الصحفي

يوم المرأة العالمي الأول ١٩ آذار ١٩١١

في مطلع القرن العشرين، سمع كلٌ من أوروبا أميركا، وحتى أستراليا صوتاً صارخاً يطالب بإعداد درب مساواة المرأة بالرجل بدءاً من حصول المرأة على حق التصويت. فكان أن بدأت النساء بشن حملات للمطالبة بحقوقهن. وفي هذا الإطار نظمت النساء الاشتراكيات في الولايات المتحدة، في آخر أحد من شهر شباط ١٩٠٨، "يوم المرأة" الأول. وفي العام ١٩١٠، شاركت ممثلات عن حقوق المرأة الأميركية في المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات المنعقد في كوبنهاغن، بهدف طرح فكرة تحويل يوم المرأة إلى يوم عالمي. فأتت الموافقة بالإجماع. وعقد أول يوم عالمي للمرأة في ١٩ آذار ١٩١١ في كل من ألمانيا والنمسا والدانمارك وغيرها من الدول الأوروبية. وفي العام ١٩٧٥ أقرت الأمم المتحدة يوم المرأة العالمي وبات يحتفل به في الثامن من شهر آذار من كل عام.

المكتبة المالية

تحتوي المكتبة المالية على أحدث مجموعة مراجع في الاقتصاد والمال والإدارة العامة يبلغ عددها حوالي ١٢٠٠٠ مرجع. اخترنا لهذا العدد كتابين صدرا حديثاً نلقي الضوء عليهما.

"تدقيق البيانات المالية". الجزء الثاني لمؤلفه الدكتور داوود يوسف صبح

يتناول الكتاب بشكل عام تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية. فيستعرض من الناحية النظرية المعايير والأصول المعتمدة في المهنة دولياً ومحلياً مشدداً على القوانين والتنظيمات المحلية التي تحكم نشاط المؤسسات وترعى عمل خبير المحاسبة (المدقق) آخذاً بالاعتبار المستجدات والتطورات والاتجاهات المعاصرة التي ينطلق منها لملائمتها مع خصائص وميزات ومتطلبات المحيط الاقتصادي المحلي.

يتضمن الباب الأول دراسة عن التدقيق والمراجعة والإجراءات المتفق عليها والفرق بين كل منها والأهداف والمبادىء العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية وبنود التعاقد وتقييم المخاطر والضبط الداخلي والأهمية النسبية والعينية في التدقيق وكتاب التمثيل. ويتطرق الباب الثاني إلى تصنيف المعايير الدولية للتدقيق وأوراق العمل واختيار طريقة التدقيق وتحديد المدخل إلى التدقيق. أما الباب الثالث فيتناول مسار عملية التدقيق وخارج عن مخطط التدقيق وكذلك نموذج برنامج تدقيق باللغة العربية وآخر بالإنكليزية بالإضافة إلى نموذج قوائم أسئلة التحقق النهائية لمراجعة أوراق العمل. ويستعرض هذا الباب تنظيم تقرير خبير المحاسبة وفقاً للتعميم رقم ٧٤٢/ص١- الصادر عن وزارة المالية والتعديلات المقترحة على التعميم ويتضمن كذلك مدخل إلى تدقيق المصارف التجارية.

وقد حاز الكتاب على المرتبة الأولى في الكتب الأكثر مبيعاً في فئة الكتب المالية والإدارية وذلك وفقاً لإحصاءات النادي الثقافي العربي الخاصة بمعرض بيروت الدولي للكتاب العربي للعام ٢٠٠١.

"الشركات وأنظمة التدريب" لمؤلفته ميشيل غاران

يشكّل التدريب اليوم حجر كبير يواجه كافة المعنيين بالأعمال بدءاً من صانعي القرارات مروراً بالمدربين والمتدربين وصولاً إلى الماحنين ومدراء الشركات والمسؤولين عن التدريب.

لذا يهدف هذا الكتاب إلى تحليل طرق التدريب وسبل إدارة التغيير في الشركات. فهو يسلط الضوء على الصلة بين التدريب في المؤسسات والنمو المحلي من خلال معالجة مسألة فعالية التدريب وأثره في النمو الإقليمي.

ومن ثم تتحدث المؤلفة ميشيل غاران عن العلاقة بين الإدارة والتدريب كوسيلة للتعلّم وللتنظيم وفي هذا الإطار تثير المؤلفة المواضيع الرئيسية التالية: طرق الإدارة تنمية المهارات الفردية والجماعية.

أما الجزء الأخير من الكتاب فيتصف الشركة التي تجري التدريب. ودورها في التغيير لا سيما في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم كما يتطرق إلى مبدأ وآلية التدريب بالتناوب. وطرق تقدم التدريب بالتعاون مع مؤسسات أخرى.

هل تعلم:

- أن المكتبة المالية احتفلت بعيدها الخامس في شهر آذار ٢٠٠٢. وأن بنك سوسيته جنرال في لبنان منح المكتبة هبة وأصبح شريكاً في تطويرها وتوسيع نشاطاتها خلال العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- أن المكتبة المالية قد شاركت خلال العام ٢٠٠٢ بمعرضين الأول معرض الكتاب العربي للعام ٢٠٠٢. والثاني "منتدى التوظيف ٢٠٠٢" الذي أقيم في المعهد العالي للأعمال ESA.
- أن حوالي ٣٠ شخصاً يزورون المكتبة المالية يومياً للاطلاع على جديدها.
- أن ٥٣,٣٥ ٪ من مجموع زوار المكتبة هم من طلاب الجامعات والمدارس و١٧ ٪ من موظفي الإدارة اللبنانية.
- أن ركن الإنترنت الخاص بالمكتبة المالية يستقطب نسبة ١٥,٢١٪ من مجموع الزوار. لا سيما بعد أن أصبح يتضمن ٨ كمبيوترات جديدة وبعد أن اكتسى حلة جديدة.
- أن المكتبة المالية قد تلقّت خلال العام ٢٠٠٢، ٣٤٦ كتاباً ومنشوراً متخصصاً كهبات منحتها مجموعة من الأفراد والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

- إذا أردتم الإطلاع بشكل دوري على جديد المكتبة من خلال البريد الإلكتروني الرجاء مراسلتنا على bibliotheque@if.org.lb

- حميت المكتبة المالية
للإطلاع على الكتب التي وصلت حديثاً إلى المكتبة المالية. يرجى مراجعة موقعنا على الشبكة: www.if.org.lb

المكتبة المالية برعاية

SGBL

بنك سوسيته جنرال (لبنان)

في العدد المقبل

أخبار الوزارة
سوف تخصص فقرة "أخبار الوزارة" مقالاً حول "القانون الفرنسي الجديد للموازنة" الذي أصدرته فرنسا في آب ٢٠٠١. وقد تعرف المعنيون اللبنانيون بشؤون المال والموازنة على هذا القانون خلال حلقة عرض انعقدت في البرلمان اللبناني بتاريخ ٦ آذار ٢٠٠٢. انتظروا التفاصيل في العدد المقبل.

مشاريع جديدة
ضمن فقرة "مشاريع جديدة"، يلقي العدد المقبل الضوء على دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة الذي سيصدر قريباً باللغة العربية.
سوف تتضمن هذه الفقرة أيضاً مقالاً حول حملة إعادة الدوير التي أطلقها المعهد المالي والتي يسعى إلى تعميمها في كافة مديريات الوزارة.

الملف
المصارف الإسلامية: من النظرية إلى التطبيق
من شأن ملف حديث المالي المقبل أن يسلط الأضواء على مؤسسات التمويل والمصارف الإسلامية حيث سيعرض لجذورها ومبادئ وآلية عملها.
انتظروا المزيد من التفاصيل في ملفنا المقبل.

الإعـــــداد

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٤٨ - ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٤٢٦٨٦٠
تحرير: لبنى بستاني ميشلا رزق
مراجعة: لبنى بستاني
إشراف: لمياء المبيّض البساط
تصوير: Int'l pictures وكاميرا المعهد المالي
تنفيذ وإخراج: فرح دبوس
شارك في تحرير وتنقيح النصوص: شربل شدراوي، حسن حمدان، هلا قمبريس
وكل فريق العمل في المعهد المالي

RÉDACTION ET PRODUCTION

La lettre interne du Ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Tél: 01-425148/9 Fax: 01-426860
Réalisation: Loubna Boustany et Michella Rizk
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: Int'l Pictures et la caméra de l'Institut
Création et mise en page: Farah Dabbous
Ont participé à la rédaction et la révision: Hala Kambris, Charbel Chédrawi, Hassan Hamdan, et toute l'équipe de l'IDF.

HADITH EL MALIA

La Lettre Interne du Ministère des Finances

Editée par l'Institut des Finances | Numero 15/ Mars 2002 www.if.org.lb

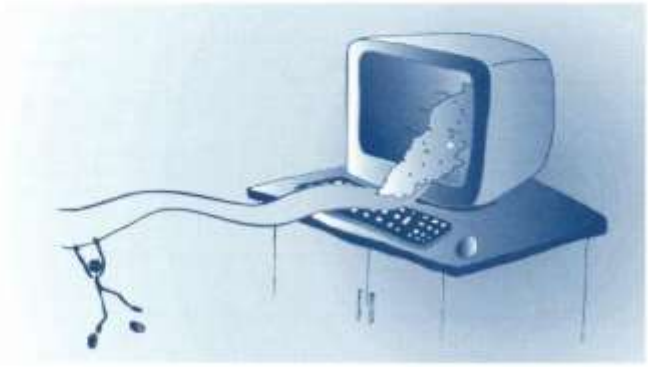

L'EDITORIAL DU MINISTRE: L'Informatisation du Registre Foncier...

Le système du Registre Foncier au Liban compte parmi les meilleurs au monde étant donné les informations foncières globales, claires et précises qu'il englobe. Cette richesse d'informations composée de registres, documents et plans, représente l'identité de chaque bien-fonds. On peut ainsi reconstruire son histoire, dès sa délimitation et son levé jusqu'au plan minute de conservation cadastrale et au livret de propriété, dans lequel chaque immeuble fait l'objet d'un compte spécial constitué par un feuillet distinct. Le Ministère des Finances a toujours correctement préservé le registre foncier. Toutefois cette richesse d'informations sur papier courait le risque de détérioration en raison de son usage quotidien. Par conséquent, le Ministère a décidé de mettre à l'œuvre les nouvelles technologies de l'information, afin de gérer le travail administratif et d'introduire tous les départements fonciers ainsi que les services du cadastre dans l'ère de l'Informatisation. Depuis la stabilisation de la situation au Liban et jusqu'à présent, l'Administration a exécuté un bon nombre de projets consécutifs dans le but de paver la voie à l'informatisation des départements fonciers. Un accord fut signé entre la République Libanaise et la Banque Mondiale portant sur l'avance d'un prêt destiné à l'exécution du «Projet d'amélioration des recettes et de l'administration financière» (REFM) au sein du Ministère des Finances. La somme allouée aux opérations de modernisation foncières et cadastrales vise à appliquer un système d'enregistrement électronique des feuillets de chaque bien-fonds et des plans du cadastre, système dont les objectifs se résument par ce qui suit:

1. Transformer les plans cadastraux et les feuillets individuels, en documents numériques, constituant ainsi une base de données que l'on pourrait consulter à travers le numéro du bien-fonds, du territoire foncier ou celui du caza.
2. Développer un système informatisé global pour la gestion de l'information et (à suivre)

avec le soutien de

ARAB BANK

SOMMAIRE

Editorial

Formation
-Budget et Comptabilité Publique (p.2)
-Certificats de Réussite TOEIC: Excellents Résultats (p.3)
-Les 37 Nouvelles Recrues de L'année 2002 (p.3)
-La Direction Générale des Douanes: Côté Formation (p.4)
-Une Equipe pas comme les autres (p.5)

Partenaires de Formation
-Coopération Franco-Libanaise (p.6)

Nouvelles du Ministère
-Institution Publique...Enfin (p.7)
-Rencontre des institutions de financement islamiques à l'Institut des Finances (p.7)
-Paris II: Un Nouveau Défi (p.8)
-Activités Francophones ... (p.9)
-Un FORUM pour célébrer les 6 ans de l'Institut des Finances (p.9)
-Les Nouvelles Nouvelles de la Réforme Fiscale... (p.10)

Projets Nouveaux
-Les Douanes lancent le système «Shouaa» (p.11)
-Projet E-Med (p.11)

Dossier
-Déduction de l'Impôt à la Source des Salaires (DAS5) (p.12)

Akhbar
-Des Délégations du Ministère à l'étranger (p.15)
-Une Délégation arrive, une autre s'en va... (p.15)

L'INFORMATISATION DU REGISTRE FONCIER ET DU CADASTRE: UNE DÉMARCHE AUDACIEUSE

mettre à jour ces données et effectuer les opérations foncières et cadastrales numériquement.
3. Lancer un système foncier informatisé permettant le retrait des rapports périodiques relatifs aux opérations foncières, et la mise en oeuvre d'une carte unifiée concernant toutes les régions cadastrés au Liban. Une fois achevé, le système servira de base pour un Système d'information géographique (GIS) couvrant le Liban; il sera mis à la disposition des différents départements concernés par les projets d'infrastructures, de planification et de développement.

4. Former les fonctionnaires à l'utilisation et la gestion du nouveau système informatisé.
5. Offrir les équipements et les logiciels nécessaires à l'exécution électronique des opérations foncières accompagnés de logiciels d'entretien.
Le projet de modernisation des services du cadastre et du registre foncier se divise en deux parties principales complémentaires: l'informatisation des feuillets du registre foncier et l'informatisation des plans du cadastre.

I- INFORMATISATION DU REGISTRE FONCIER

Quatre services fonciers, à savoir ceux de Beyrouth, du Metn, de Baabda, et du Liban-Sud ont jusqu'à présent, achevé la numérisation d'environ 1,1 million de feuillets. Les informations des feuillets ont été classifiées, regroupées par chapitres et informatisées par le biais d'un système, basé sur le numéro du bien-fonds. Le projet d'informatisation et de développement du registre foncier a ainsi réalisé une transition notable quant aux services fonciers offerts par l'État. Les opérations foncières, telles la vente et l'hypothèque, sont devenues numériques. Les attestations foncières dans les services susmentionnés sont dorénavant délivrées en quelques minutes, alors qu'elles nécessitaient plusieurs jours dans le système d'enregistrement manuel.
Le travail se poursuit à un rythme intensif pour achever les travaux d'informatisation dans les autres services. Il est prévu que les services fonciers de Nabatieh et de Jounieh soient informatisés durant le premier semestre 2003, suivis de ceux de Zahlé, puis de ceux de Tripoli.
Le nouveau titre foncier informatisé est conçu et exécuté en utilisant le nouveau logo du Ministère des Finances.
Le Ministère des Finances cherche également à sauvegarder les anciens feuillets rangés actuellement dans les dépôts. Ceux là détiennent l'histoire de chaque bien-fonds. C'est pour cette raison que le Ministère a réorganisé les dépôts des services fonciers de Beyrouth, du Metn et du Liban-Sud et a procédé à leur microfilmage et au «scanning» en vu de les sauvegarder dans l'ordinateur central de chaque service. Une fois cette phase terminée, les citoyens pourront consulter le site web du Ministère où ils trouveront les nouveaux feuillets numériques de tous les bien-fonds.

II - INFORMATISATION DU CADASTRE

Le travail relatif aux plans du cadastre a aussi nettement avancé. Tous les plans du cadastre, (environ sept milles) ont été scannés, regroupés par chapitres et transformés en informations numériques, puis introduits dans un système similaire au système foncier, complémentaire à ce dernier, en adoptant le numéro du bien-fonds comme référence unifiée. Le système permet d'effectuer électroniquement l'ensemble des opérations du cadastre telles que le remembrement, le lotissement ou le fusionnement, la rectification de limites, les constructions nouvelles ou les démolitions, etc. Il permet également le retrait d'une attestation de superficie et de délimitation du bien-fonds en quelques minutes. Vers la fin de l'année 2002, l'informatisation du service du cadastre de Beyrouth a été achevée.
Les plans du cadastre de Zahlé qui constituent 40% de la totalité des plans cadastrés au Liban, ont été vérifiés, dans le but d'accomplir leur informatisation au début de l'an 2003 et d'inaugurer le service du cadastre de Zahlé.
La remise et la vérification des plans se poursuivent aux services fonciers de Baabda, de Jounieh, du Liban-Sud et de Nabatieh, où il est prévu que les travaux d'informatisation s'achèvent durant l'année 2003.
La modification des plans du service du cadastre de Tripoli se poursuit; la fin des travaux d'informatisation est prévue au début de 2004.
L'Administration a fait preuve de mérite et d'une grande compétence en soutenant cette réforme colossale, et en assurant ses diverses exigences, y compris les statistiques, la classification et la réparation manuelle des registres fonciers et plans du cadastre, ainsi que l'équipement de tous les bureaux par l'installation des ordinateurs et accessoires requis par le nouveau système. Plus de 250 fonctionnaires ont été formés dans les services fonciers et les départements du cadastre sur les techniques modernes et les programmes adoptés.
L'Administration a créé une unité de programmation et d'entretien, dépendante du Ministère, et chargée de garantir la continuité du système et son développement.

VERS L'ADMINISTRATION ET LA PRÉSERVATION DES BIENS DU CITOYEN (suite)

III- POURSUITE DU LEVÉ DES TERRAINS

Le Ministère a élaboré un programme d'adjudication pour effectuer les activités de délimitation des 500 régions libanaises qui ont été délimitées mais non levées. Durant les deux dernières années, les entrepreneurs retenus par le Ministère ont délimités 200 régions foncières (parmi les 500) et en ont conçu les plans finaux. Il en sera de même progressivement pour le reste des régions.

IV- ACTIVITÉS DE DÉLIMITATION ET DE LEVÉ

Dans le but d'accompagner l'informatisation du registre foncier et des plans cadastraux, il était nécessaire de mettre un plan global pour les activités de délimitation et de levé des terrains, qui étaient entravées par la guerre.
Le plan établi par le Ministère des Finances a été approuvé par les comités parlementaires concernés. Suite à cette démarche, le Ministère a

émis le décret 3981, en date du 06/10/2000, stipulant la poursuite de la délimitation du reste du territoire libanais. La décision législative no 186 en date du 15/03/1926, relative à la délimitation puis au levé des bien-fonds, a été modifiée pour permettre à l'Administration de solliciter les services des topographes dans le but d'aider les juges fonciers et pour que l'Administration puisse achever une partie de ces opérations toute seule. Cette décision a été ratifiée par l'article 34 de la loi du budget 2002. La loi du budget 2001 avait également alloué 25 milliards de livres libanaises à la Direction des Services Fonciers pour une durée de cinq ans afin d'achever les travaux de délimitation.
Le Conseil des ministres a approuvé le recours à 120 topographes compétents afin de surveiller les travaux des entrepreneurs. Il a de même demandé au Ministère de la Justice de nommer des juges fonciers qui puissent former lesdits topographes dans le cadre du programme de formation entrepris par l'Institut des Finances.

V- JONCTION DES DEUX PROJETS

Une fois les différentes phases du projet accomplies à la fin de l'année 2004, tous les départements fonciers et les services du cadastre seront liés électroniquement à la direction foncière de Beyrouth. Cette jonction facilitera les transactions foncières de toutes les régions avec le centre.
Elle contribuera de même à l'élaboration d'une base de données foncières informatisées, première en son genre au Liban, et qui comprendra toutes les informations inscrites au registre foncier et plans du cadastre. Elle renforcera la coordination entre les diverses administrations, et activera le secteur foncier qui constitue un des piliers principaux de l'économie libanaise. Plus tard, cette base de données foncières sera introduite sur le site web du Ministère des Finances où les citoyens concernés pourront la consulter en ligne.

Cette opération d'informatisation des registres fonciers, lancée par l'État en 1994, afin de protéger ses biens ainsi que ceux du citoyen, permettra à ce dernier d'obtenir une attestation foncière informatisée relative à unbien-fonds qui se présentait auparavant par un papier usé, sujet à la détérioration et la disparition. Ainsi, elle économisera beaucoup de temps et d'effort pour le citoyen d'un côté, et assurera, de l'autre, la préservation de l'héritage foncier en toute précision et loyauté. ■

Le Ministre des Finances

فؤاد السنيورة

FORMATION

Tout au long de l'année 2002, l'Institut des Finances a continué à promouvoir la formation professionnelle des agents du ministère des Finances, à travers ses activités de formation.
L'Institut a organisé plus de 36 sessions de formation portant sur 16 thèmes différents, et plus de 15 séminaires ; sans oublier les formations en informatique (199 sessions) et en langues (24 sessions) en collaboration avec le Centre Culturel Français (CCF) et L'AMIDEAST.
En 2002, le nombre de fonctionnaires ayant participé aux formations organisées par l'Institut et par d'autres centres de formation au Liban et à l'étranger a atteint 2260 stagiaires, en comparaison avec 1201 stagiaires en 2001, ce qui équivaut à une augmentation de près de 89% du nombre de stagiaires. Le nombre moyen de jours de formation par fonctionnaire fut de 6,7 jours comparé à 5,6 jours 2001.
Ces données ne comprennent pas le nombre de participants aux séminaires de courte durée ou aux employés du secteur privé (près de 700) et qui ont suivi des formations spécialisées dans l'utilisation des nouveaux services informatisés des douanes, notamment le système NOOR.

Des formations même au Japon
l'Agence Japonaise pour la Coopération Internationale (JICA) offre des bourses à tous les fonctionnaires du Ministère des Finances désirant suivre des formations au Japon.
Pour plus d'information contactez l'Institut des Finances.

BUDGET ET COMPTABILITÉ PUBLIQUE

L'Institut des Finances a organisé une série de sessions de formation sur la loi du budget et la comptabilité publique. Mme Hoda Hayek, juge à la Cour des Comptes, a animé les sessions qui se sont étendues du 21/10/2002 jusqu'au 6/11/2002. Les participants ont été initiés aux techniques et procédures de préparation et d'exécution du budget, au contrôle des dépenses (matériaux, travaux et services), et au fonctionnement du Trésor. Près de 78 fonctionnaires des différentes directions et bureaux régionaux ont participé à cette formation, dont 50% de la Direction de la TVA. A la fin de cette formation, les fonctionnaires ont évalué positivement la formation qui a su répondre aux besoins de leur travail. Ils ont exprimé leur admiration à l'égard de Mme Hayek qui maîtrise le sujet avec excellence et maintient le débat animé! ■

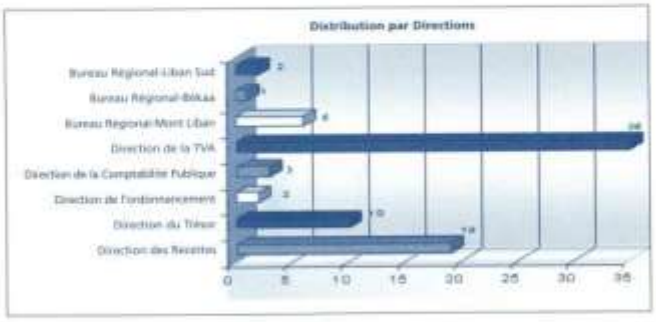

NOUVELLES PRÉPARATIONS POUR DE NOUVEAUX CONCOURS...

L'Institut des Finances a organisé des sessions de préparation aux concours de la Fonction Publique pour les postes de contrôleur en chef, de vérificateur et de chef comptable à la Direction Générale des Finances. Près de 149 fonctionnaires ont participé à ces sessions qui ont porté sur les sujets principaux du concours notamment la comptabilité commerciale, analytique et celle des sociétés, les mathématiques financières, et l'informatique.

CERTIFICATS DE RÉUSSITE TOEIC: EXCELLENTS RÉSULTATS

L'Institut des Finances a organisé le 13/12/2002, une cérémonie de distribution des certificats de réussite au TOEIC–Test of English for International Communication – qui est un test d'aptitude de langue anglaise certifiant la connaissance de terminologie spécialisée en administration et finance.
M. Elias Charbel, directeur du Budget, représentant le Ministre des Finances, Mme Barbara Batlouni, la directrice de l'AMIDEAST, et Mme Lamia El-Moubayed, directrice de l'Institut des Finances ont distribués ces certificats aux fonctionnaires du Ministère des Finances qui ont passé ce test en 2001 et 2002 et dont plusieurs ont pu avoir des notes très élevées.

Ainsi, le contrôleur fiscal Talal Kerbage du département de l'impôt sur le revenu a été classé premier au concours de 2001 avec un score de 880 points sur 1000; Jocelyne Khalifé, contrôleur fiscal à la Direction de la TVA a pris le relais en 2002 avec 930 points.
Un cadeau attendait les meilleurs: Info-Pro a généreusement offert aux 8 premiers fonctionnaires un abonnement annuel aux magazines Lebanon Opportunities et The Guide. L'AMIDEAST, quant à elle, a offert aux fonctionnaires qui ont réussi ce test la chance d'obtenir une bourse pour des formations de leur choix aux Etats-Unis, ou dans la région du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord. ■

LES 37 NOUVELLES RECRUES DE L'ANNÉE 2002

Les 37 nouvelles recrues de l'année 2002 ont été accueillies, le 21 novembre 2002, par le Ministre des Finances, le Directeur Général des Finances, et toute l'équipe de l'Institut des Finances. Vue la difficulté des concours organisés par la Fonction Publique pour les postes de contrôleur d'impôts, de contrôleur de collecte, et de comptable à la Direction Générale des Finances pour l'année 2002, ces recrues ont été les seuls à avoir réussis.

Dès leur nomination, ils ont dû suivre 35 jours (près de 175 heures) de formation afin de les préparer à rejoindre aisément leurs nouvelles fonctions.
La première partie de cette formation avait pour but d'introduire les nouvelles recrues à l'organisation interne et aux diverses fonctions du Ministère des Finances, aux réformes en cours, y compris celles entreprises par l'administration des Douanes et la direction du Cadastre et du Registre Foncier. Ils ont été aussi introduits au travail de groupe, à la communication avec le citoyen et à d'autres sujets de portée technique. La deuxième partie consistait en une longue session de formation à la TVA couvrant les thèmes suivant: la loi et ses décrets, les politiques fiscales, et l'organisation interne de la Direction de la TVA. Les recrues ont aussi suivi une formation supplémentaire de 15 jours sur le nouveau dispositif de déduction de l'impôt à la source des salaires (DASS).

A la fin de la période de formation, l'Institut a organisé le 17 janvier 2003, une cérémonie de clôture durant laquelle le Ministre des Finances a exprimé les attentes du Ministère des nouvelles recrues, et ses souhaits pour un parcours réussi au sein du Ministère.
Bonne Chance! ■

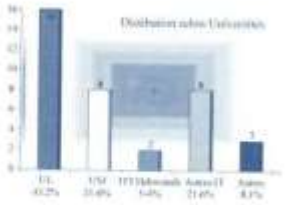

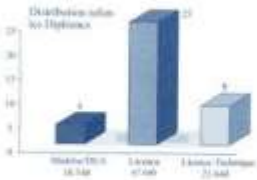

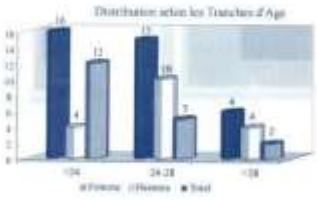

FORMATION INFORMATIQUE: TOUJOURS AU SERVICE DES FONCTIONNAIRES

A partir du mois de septembre 2002 et jusqu'en décembre 2003, l'Institut des Finances a organisé des sessions de formation en informatique pour les différentes directions et départements du Ministère dans ses locaux à Beyrouth et dans les régions.

Pour plus de détails, voir le tableau ci-dessous.

Direction	Formation en	Nombre		Total
		Hommes	Femmes	
Direction Générale des Douanes	Word et Excel	8	0	8
Direction Générale des Finances	Word et Excel (Débutant)	50	16	66
	Word et Excel (Refresher)	35	26	61
	Internet	7	16	23
Direction du Cadastre et du Registre Foncier	Word et Excel (Débutant)	21	6	27
Direction de la Loterie Nationale	Internet	1	0	1
	Total	122	64	186

LES EXPERTS DU FMI: UN ÉCHANGE DES PLUS FRUCTUEUX

Lors de son passage dans la région du Moyen Orient, M. Ralph Chami vice-président de l'Institut du FMI dans la région du Moyen Orient, a été invité à animer deux séminaires à l'Institut des Finances le 4 et 5 novembre 2002.

Le premier a porté sur "les marchés financiers et la libéralisation financière", et le second sur "l'évolution et l'organisation des marchés financiers". Les diverses fonctions du système financier et la réforme de ce secteur clé de l'économie ont été traitées lors de la première séance. La deuxième, quant à elle, a survolé plusieurs sujets dont l'organisation et l'évolution des marchés financiers, les conséquences économiques résultant de cette organisation, etc. A la fin des deux séances, les 93 participants des secteurs public et privé ont exprimé leur satisfaction et admiration à l'égard de Dr. Chami qui a tenu à expliquer les théories financières par des exemples simples et pratiques et a maintenu un débat des plus vifs!! ■

LA DIRECTION GÉNÉRALE DES DOUANES: CÔTÉ FORMATION

La Formation en Premier, L'Examen en Dernier!

La Direction Générale des Douanes a organisé 3 sessions de formation sur "Le travail dans les entrepôts pétroliers" pour 50 douaniers (administratifs et militaires) à l'Institut des Finances les 21, 23 et 24 octobre 2002. Cette formation a été animée par l'expert M. Claude Najm assisté par le Lieutenant Jean Chakkour. Elle a porté sur les dérivés du pétrole en général, et la façon de les transporter, sur les entrepôts et installations pétrolières, et finalement sur la façon de calculer la quantité de pétrole dans les réservoirs. Tout au long de leur formation, les douaniers ont effectué des travaux pratiques qui ont été clôturés par un examen afin de tester les connaissances acquises. ■

Tout Le Monde à La Formation... Même Les Officiers!!

Dans le but d'activer le rôle de la police douanière, et d'améliorer les services rendus par ses officiers, la Direction Générale des Douanes a organisé entre le 15 octobre et le 12 décembre 2002, une formation de longue durée à l'Institut des Finances. Cette formation qui a regroupé 30 officiers douaniers de la Direction Générale des Douanes, a été animée par les chefs de services, MM. Souheil Ali el Hassan, Jihad Daoud, Moussa Hazimeh, Kamil Sarkis, et Hassan Henaineh. Ainsi, la loi des Douanes, la loi de la TVA et la relation avec le public, ont constitué les principaux thèmes de ces sessions de formation. ■

UNE ÉQUIPE PAS COMME LES AUTRES ...

'Team Building' au Super-Shtroumph: Une formation différente, un cadre particulier

La formation au travail d'équipe (Team Building), que les membres de l'Institut des Finances ont suivie, le 31 octobre dernier, au Super Shtroumph - Maamelten, fut l'occasion de mettre le point sur les notions de l'équipe, son développement, les rôles nécessaires et les caractéristiques de l'équipe gagnante. Une journée mémorable, animée par M. Youssef El Khoury s'est distinguée par le côté pratique et les exercices et jeux peu communs...

*Se jeter dans le vide, la tête la première pour tester sa confiance en soi et dans l'équipe fut un moment de solidarité. Prêts à vous retenir juste à temps, pour un bel atterrissage en douceur.

*Se déplacer sur des câbles métalliques, avancer vers le but fixé, en s'aidant de cordes suspendues au plafond sans oublier de tendre la main et la corde à votre collègue, malgré la fragilité de la situation. Arriver ainsi tous ensemble à l'objectif... avec l'aide des collègues qui vous entourent et assistent; une belle épreuve d'équilibre et de collaboration

*Construire un pont, en coordonnant le travail entre les deux équipes de part et d'autre de la rive d'une piscine: un résultat visible, équilibré et solide: testé sur photo! Le But ultime: souligner les points essentiels au développement d'une équipe de travail efficace et mettre en application les principes discutés. ■

Hala Kambris
Traductrice et ex-collègue

Mieux Organiser son Temps pour Une Vie Equilibrée et Pleine de Succès

Afin de mieux démarrer l'année 2003, l'Institut des Finances a organisé une session de formation spécialement conçue pour les membres de son équipe. Cette formation a été préparée par la société Matters et animée par M. Youssef Khoury. Vu l'importance du facteur "temps" dans notre vie personnelle et professionnelle, et la nécessité de bien s'organiser pour profiter au maximum de son temps, la séance a porté sur les 10 facteurs essentiels pour mieux organiser son temps afin d'aboutir à un meilleur équilibre de vie. ■

PARTENAIRES DE FORMATION

L'Institut des Finances continue à tisser son web de relations avec les centres de formations locaux, régionaux et internationaux dans l'optique de favoriser les échanges d'expertise entre les fonctionnaires du Ministère libanais des Finances et ceux des autres pays.
Ainsi en 2002, l'Institut a pu établir des liens avec des nouveaux instituts, notamment l'Institut de la Banque Mondiale (IBM), L'Institut Européen pour l'Administration Publique (IEAP), l'Agence Japonaise pour la Coopération Internationale (JICA), et l'Institut Britannique Adam Smith. En 2002, près de 54 fonctionnaires ont participé à des formations à l'étranger, dans 12 instituts différents. Le graphe montre que 28% de ces fonctionnaires ont suivi des formations à l'Ecole Nationale des Impôts en France, 18% au Fonds Monétaire International, et 12% au Fonds Monétaire Arabe. Notons aussi que près de 251 fonctionnaires ont participé à des formations organisées par des centres de formation locaux. Ainsi, 160 fonctionnaires ont suivi des formations au Centre de Formation de la Banque Centrale du Liban; 88 ont été formés en matière de management, et en matière d'informatique par le biais du Bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative (OMSAR); et 3 fonctionnaires ont suivi des sessions à l'Université Américaine de Beyrouth (AUB).

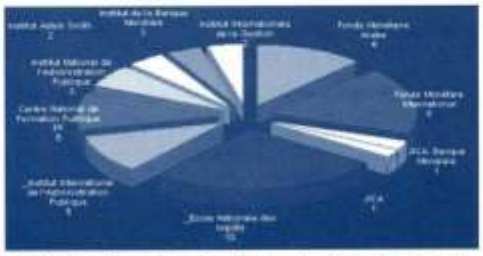

COOPÉRATION FRANCO-LIBANAISE

• Direction Générale des Impôts: La double imposition
A l'occasion des négociations franco-libanaise concernant la convention de double imposition entre la France et le Liban, M. Vincent Mazauric, expert à la Direction Générale des Impôts en France, a animé, le 25 octobre 2002 un séminaire sur la double imposition. M. Mazauric a expliqué les différentes interprétations et applications des conventions relatives à la double imposition, notamment la convention libano française.

• Centre National de Formation Professionnelle – CNFP: Le Pilotage D'un Service
Répondre aux besoins de formation de l'administration en matière de planification et de pilotage d'un service fut l'objectif de la formation organisée dans le cadre de la coopération entre l'Institut des Finances et la Direction Générale des Impôts. MM. Alain Roudier et Albert Philippe ont ainsi animé du 18 au 21 novembre 2002, une formation spécialement conçue aux fonctionnaires de 2ème et 3ème catégories. Permettre à un chef de service de piloter son équipe à l'aide de tableaux de bord, assurer le dialogue professionnel, conduire le changement et manager par la qualité: quatre grands ateliers que les 33 participants à cette session dont 3 de la Direction Générale des Douanes, ont attaqué. Plusieurs thèmes ont découlé: les apports sur les fonctions de pilotage et le contrôle de gestion; la conception et la construction d'un tableau de bord, ainsi que la maîtrise d'une activité et la mise en place d'un plan d'action.

• La Conception Documentaire
Du 4 au 8 novembre 2002, MM. Jean François Taupenot et Albert Cazeres, formateurs au CNFP, ont animé une formation sur la conception documentaire à laquelle ont participé les formateurs et les responsables de formation au Ministère des Finances et dans d'autres administrations. La formation avait pour objectif principal la préparation du fil conducteur des sessions de formation. Les principaux thèmes discutés furent les procédures à suivre pour fixer des objectifs précis, les méthodes de définitions des thèmes principaux, l'élaboration d'un fil conducteur et d'une fiche de formation, et finalement les procédures suivies pour préparer le contenu de chaque session de formation.

• Douanes Françaises: la Direction de l'Inspection Douanière
Les deux experts de la Direction de l'Inspection Douanière, MM. Roland Augustin et Rodolphe Gautreau ont animé, du 12 au 18 novembre 2002, une session de formation pour les inspecteurs douaniers. Près de 48 officiers des douanes et 4 contrôleurs de la Direction de la TVA y ont assisté. La session a traité essentiellement des procédures d'inspection, de la lutte contre la fraude et de la comptabilité. Les discussions et débats entre formateurs et participants ont été suivis d'exercices pratiques et de travaux de groupes.

INSTITUTION PUBLIQUE...ENFIN

L'article 49 de la loi du budget 2003
L'Institut des Finances poursuit son travail selon les provisions des articles suivants:

1. L'Institut des Finances jouit d'une autonomie administrative, technique et financière; il opère selon des règles et des programmes techniques modernes, et des réglementations administratives et financières définies sur décision du Ministre des Finances;

2. Les recettes de l'Institut sont composées des contributions annuelles figurant dans le budget du Ministère des Finances, et des contributions et aides financières avancées par les organisations locales, régionales et internationales;

3. L'équipe de travail de l'Institut sera composée uniquement de contractuels;

4. L'Institut pourra avoir recourt à des experts ou consultants afin d'accomplir ses tâches, à condition que son équipe de travail ne soit pas composée de plus de 15 personnes;

المعهد المالي
الجمهورية اللبنانية - وزارة المالية
INSTITUT DES FINANCES
REPUBLIQUE LIBANAISE - MINISTERE DES FINANCES

5. L'Institut des Finances fonctionne sous la tutelle du Ministre des Finances; il est soumis au contrôle à posteriori de la Cour des Comptes. ■

RENCONTRE DES INSTITUTIONS DE FINANCEMENT ISLAMIQUES À L'INSTITUT DES FINANCES

Le 20 décembre 2002, les banques et les institutions de financement islamiques ont tenu une réunion à l'Institut des Finances, présidée par M. Fouad Siniora, le Ministre des Finances, et par Cheikh Saleh Kamel, président du Groupe des Banques Islamiques. Furent également présents, M. Alain Bifani, directeur général du Ministère des Finances, D. Jihad Azour et M. Abdel Hafiz Mansour, conseillers du Ministre des Finances, M. Pierre Kanaan, Président du département des affaires juridiques à la Banque Du Liban ainsi que les directeurs et représentants des banques islamiques en Arabie Saoudite, au Koweit, au Bahrein, aux Emirats Arabes Unis, en Jordanie et à Qatar.
La réunion avait pour but d'informer les représentants des banques islamiques sur les dernières démarches entreprises par le Liban concernant les lois régissant les opérations des institutions financières islamiques, et de discuter des principes qui devraient régir le fonctionnement de ces institutions au Liban.
Au cours de la Conférence de «Paris II», les banques islamiques se sont engagées à offrir 200 millions de dollars américains au Liban sous forme de titres islamiques; il serait important alors de créer un nouveau système de financement portant sur des titres islamiques émis par l'Etat libanais seul ou conjointement avec des institutions du secteur privé.
Le Ministre des Finances, a évoqué les diverses réformes financières et économiques entreprises par le

gouvernement libanais, notant que les développements positifs promettent l'amélioration de la situation économique et financière, notamment au niveau de l'activité du secteur privé et des investissements. Selon M. Siniora, cette réunion jouera un rôle important dans le lancement du secteur bancaire islamique au Liban, affirmant que le pays serait capable d'accompagner, avec succès, le développement de ce secteur.
Pour sa part, Cheikh Kamel a exprimé la volonté des banques islamiques à participer activement à l'activité économique au Liban à travers l'introduction d'outils et de mécanismes stimulateurs du développement financier. Selon lui, cette réunion a deux objectifs principaux: (1) discuter des contributions aux titres que le gouvernement devrait émettre; (2) préparer le projet de loi relatif aux banques et institutions financières islamiques. Une session à huit clos a clôturé la journée au cours de laquelle les participants ont discuté de l'émission des titres de financement islamique. ■

PARIS II: UN NOUVEAU DÊFI

Dès son retour de France, S.E.M. Fuad Siniora, Ministre des Finances, a invité les fonctionnaires du Ministère –directeurs, chefs de départements, chefs de service, contrôleurs en chef, et contrôleurs –à l'auditorium de l'Institut des Finances le 28 novembre 2002 afin de leur expliquer les raisons pour lesquelles la conférence de Paris II s'est tenue le 23 novembre au Palais de l'Elysée, et les facteurs qui ont abouti à son succès.
M. Siniora a entamé cette rencontre par l'énumération des raisons qui ont suscité la tenue de cette conférence. Les procédures internes déjà prises par le Liban dans le but de réduire les intérêts sur la dette publique n'étant pas suffisante, il était nécessaire de demander une aide extérieure. Le Ministre a par la suite résumé les facteurs qui ont abouti à son succès par deux points principaux:

1- Le Liban a été capable de gagner le respect et la confiance de plusieurs pays qui ont longuement parlé du progrès réalisé au niveau de la politique de redressement financier et économique, et au niveau des efforts déployés pour réduire le déficit budgétaire. Nombreuses ont été les réalisations, à savoir: la réduction des dépenses publiques et l'augmentation des recettes, le développement de l'économie et le renforcement du secteur privé, la réorganisation du secteur public, et la privatisation.
2. La communauté internationale a observé une stabilité souhaitée de la situation politique.
L'effet de Paris II s'est directement manifesté sur le marché libanais: les taux d'intérêts ont baissé de 2.7% et le Liban a regagné la confiance des autres pays. "Reste alors à renforcer notre confiance en notre pays et en notre administration pour bien mériter la confiance que nous ont donnée les pays donateurs, les institutions financières et les fonds de développement" a conclu M. Siniora. ■

Selon la société Standard and Poor, la situation économique du Liban est passée, après la conférence de Paris II, de négative à stable. La société Fitch IBCA, elle aussi, a déclaré que la situation de l'économie libanaise pour l'année 2002 est positive.

LA MODERNISATION DU BUDGET ET DES SYSTÈMES DE COMPTABILITÉ PUBLIQUE

Dans le cadre de la coopération administrative entre le Ministère des Finances Libanais et le Ministère des Finances Français, l'Institut des Finances a organisé un atelier de travail de deux jours (17-18 octobre 2002) qui a porté sur "la modernisation du budget et des systèmes de comptabilité publique". Cet atelier a été divisé en plusieurs séances animées par M. Bernard Adans, chef de la mission de modernisation de la DGCP, et par M. Romain Dubois, membre du projet de loi organique à la Direction du Budget.
Les séances du premier jour ont été dédiées aux nouveaux mécanismes de préparation du budget français, à la loi organique de l'an 2001, et au processus de modernisation en cours en France. Les 176 participants à ces séances étaient des experts en budget et comptabilité, à savoir, des directeurs généraux et directeurs financiers de divers ministères et administrations publiques, des représentants du Conseil de la Fonction Publique, de l'Inspection Centrale, de la Cour des Comptes, du Conseil d'Etat, ainsi que des formateurs et des professeurs des universités publiques et privées.
Quant aux 4 séances du deuxième jour, elles ont porté sur les conséquences de la loi organique en matière de responsabilité des

ordonnateurs et des comptables, en matière de normes et procédures comptables ainsi que sur l'adaptation du contrôle financier de l'Etat et ses conséquences sur l'audit interne. Près de 60 personnes étaient présentes à chaque séance alors que l'Institut des Finances avait prévu la participation de 40; ce qui a rendu les discussions et débats plus actifs. ■

Le Résultat du Budget 2002: du jamais vu
le Ministère des Finances a, au cours des dernières années, adopté une série de reformes permettant d'aboutir à l'exécution rigoureuse des programmes économiques et financiers. L'exécution du budget 2002 a reflété les efforts du ministère; en effet, le ministère avait prévu des recettes de 5850 milliards de L.L., il en a réalisé 5846 milliards de L.L. (avec une différence de 4 milliards seulement). Ainsi, le ministère des finances aura réalisé, pour la première fois 99,9 % de ses prévisions. Du jamais vu!!!

ACTIVITÉS FRANCOPHONES ...

Dans le contexte du Sommet de la Francophonie qui s'est tenu au Liban le 18 octobre 2002, l'Institut des Finances a été le siège de plusieurs activités dont les plus importantes :

La Rencontre des Secteurs Economiques ... ou "Découverte du Liban"

Les 18 et 19 octobre 2002, les autorités libanaises et le secteur privé ont organisé une série d'activités visant à promouvoir l'échange économique entre les pays francophones, dont la Rencontre des Secteurs

Economiques organisée à l'Institut des Finances. Ont pris part à cette rencontre les hommes d'affaires membres des délégations de pays francophones (la France, la Belgique, Monaco, la Tchécoslovaquie, la Bulgarie, la Roumanie, l'Albanie, le Vietnam, le Canada, le Sénégal et les Iles Maurice), les attachés commerciaux des ambassades des pays francophones présentes au Liban, et les représentants du secteur public et privé libanais (Industrie, Tourisme, Commerce, Banques, TIC, Publicité et Industrie de l'image, Assurances, Hôtels, et autres).
Près de 175 personnes ont participé aux rencontres qui ont commencé le vendredi 18 octobre par une séance plénière où ont intervenus S.E.M. Georges Frem, Ministre de l'Industrie et M. Adnan Kassar, Président de la Fédération des Chambres de Commerce, d'Industrie et d'Agriculture du Liban, représentant respectivement les secteurs public et privé. Une présentation PowerPoint portant sur l'environnement économique et les opportunités d'investissement au Liban a été préparée et présentée par la suite par M. Samih Barbir, Directeur Général de l'Agence pour le Développement des Investissements au Liban (IDAL). Cette séance a été clôturée par des ateliers de travail, répartis par secteurs, durant lesquels ont été discutées les perspectives d'investissements. ■

"Administrateurs de Demain: Répondre aux Exigences, Relever les Défis": Un FORUM pour célébrer les 6 ans de l'Institut des Finances:

A l'occasion du 6ème anniversaire de l'Institut des Finances, ce dernier a organisé le 25 octobre 2002 un Forum sur la formation continue dans le secteur public, avec pour grand titre: Administrateurs de Demain: Répondre aux Exigences, Relever les Défis. Ce Forum s'est déroulé sous le haut patronage de S.E.M. Fuad Siniora, Ministre des Finances, en présence des Ministres Ghassan Salamé et Fuad el Saad, et sponsorisé par Microsoft et MDS.
Les discussions et débats du Forum animés par 4 experts francophones du Canada, de la France, de la Belgique, et de hauts fonctionnaires de l'administration libanaise, étaient divisés en 3 panels chacun présidé par un ministre: Les administrateurs de demain: Qui sont-ils? (1) Comment soutenir les administrateurs de demain: défis et réalités (2) Apprentissage et performance: Apprendre pour mieux servir (3).
Les trois panels ont porté essentiellement sur les défis liés à la création d'une administration moderne et sur les meilleures pratiques en matière de formation continue; ils ont porté également sur l'importance d'une bonne gestion des ressources humaines dans le secteur public. Les participants ont tous évoqué le besoin d'éliminer l'intervention des politiciens dans l'administration, insistant sur l'identification des moyens permettant

d'attirer les cadres les plus talentueux vers les administrations publiques. Le Forum a obtenu un écho positif auprès des 115 participants du secteur public et privé qui ont exprimé leur satisfaction quant aux interventions fructueuses des experts, et ont aussi salué l'importance du sujet du Forum, ainsi que l'interaction entre les panélistes d'une part et l'audience qui s'est avérée intéressante et instructive de l'autre. Le grand titre de ce forum était nul doute: «Un Succès Bien Mérité».

Le Rapport de la Banque Mondiale Évoque le Rétablissement de l'Économie Libanaise

Dans un rapport rédigé sur l'économie libanaise, la Banque Mondiale a mis le point sur les indicateurs financiers, commerciaux et fiscaux du 4ème trimestre de l'année 2002, qui confirment le rétablissement de l'économie libanaise. Le rapport mentionne le surplus observé dans le budget 2002 en comparaison avec les années antérieures, la réduction continue du déficit commercial et l'augmentation de la demande sur la livre libanaise, et ce malgré les défis multiples auxquels le Liban fait face, notamment la diminution de la dette publique et le maintien de la confiance dans la livre libanaise et dans le secteur financier libanais.
Finalement, le rapport a souligné l'importance et le succès de l'application de la taxe sur la valeur ajoutée qui a contribué à la réduction du déficit budgétaire vu les revenus déjà collectés. Toujours selon le rapport, la TVA contribue à l'amélioration de l'économie à travers l'augmentation des recettes publiques et des exportations.

LES *NOUVELLES* NOUVELLES DE LA RÉFORME FISCALE...

Encore une fois, le Ministère des Finances a prorogé le délai donné à la régularisation fiscale par la loi numéro 492 "loi sur la prorogation des délais donnés aux contribuables pour ajuster leur situation fiscale" stipulant: "*seront prorogés de 3 mois supplémentaires les délais fixés par la loi numéro 384 datée du 14/12/2001 (loi sur la régularisation fiscale des contribuables)*".
Cette loi a été mise en vigueur à partir du 14/12/2002.
Ainsi, et pour la dernière fois, le Ministère des Finances aurait donné une chance à tous les contribuables n'ayant toujours pas ajuster leur situation pour le faire. D'où la nécessité de rappeler que l'ajustement fiscal est optionnel et non obligatoire, et il a pour but d'ajuster la situation des contribuables qui s'abstiennent de payer l'impôt ou des contribuables qui ont des situations comptables irrégulières.
Les revenus provenant de l'ajustement fiscal ont atteint environ 161 milliards de L.L. au moment où la contribution des avocats, médecins et architectes constitue à peine 4% du total des revenus. Ceci est dû au retard qu'ils mettent à régler leur situation conformément à la loi.
Par le biais de la prorogation des délais de l'ajustement fiscal, l'administration fiscale exprime encore une fois sa volonté de coopérer et communiquer avec tous les contribuables. ■

Hassan Hamdan
TRAU.

LES DERNIERS CHIFFRES DE LA TVA (jusqu'en Février 2003)

Nombre des contribuables soumis à la taxe, enregistrés et admis	8726
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés obligatoirement	7030
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés facultativement	1696
Nombre des contribuables soumis à la taxe et enregistrés selon les régions	
Beyrouth	3241
Mont Liban	4219
Békaa	344
Sud	369
Nabatiyé	83
Nord	470
Total	**8726**
Nombre des certificats d'enregistrement émis	8724
Nombre des certificats d'enregistrement remis	8672
Nombre de colloques et séminaires organisés à l'extérieur de la direction	117
Nombre des visites effectuées à la Direction par les citoyens	7701
Nombre d'appels téléphoniques pour demande de renseignements	8660
Nombre de courriers électroniques	367
Nombre de visiteurs du site Internet	17700
Nombre de plaintes reçues par téléphone	180
Nombre de plaintes communiquées directement à la Direction	49
Nombre de lettres reçues	2344
Nombre de décrets et résolutions promulgués	57

La Conférence Internationale sur le Renforcement des Capacités Institutionnelles et les Aides Financières

La conférence a été tenue entre le 14 et le 16 janvier 2003, à Manille au Philippines sous le patronage de l'Agence Japonaise pour la Coopération Internationale (JICA), le Projet des Nations Unies pour le Développement (UNDP), la Banque Mondiale (BM) et l'Agence Canadienne pour le Développement International (CIDA). Plus de 120 pays ont participé à la conférence qui a regroupé les pays donateurs et les pays en voie de développement, et dont l'objectif a été d'analyser l'efficacité des aides et leur rôle dans le renforcement des capacités institutionnelles des parties bénéficiaires. La conférence a également discuté des avantages et inconvénients de ces aides, et de la responsabilité des pays donateurs et des pays bénéficiaires. Huit pays avaient exposé leur expérience.
M. Salim Balaa, directeur du projet Najm, a exposé l'expérience du Liban en présentant un aperçu du processus de la réforme de l'Administration des Douanes ayant pour piliers l'informatisation du dédouanement, les opérations commerciales, l'information et la relation entre l'administration douanière et le secteur privé. Pour plus d'information, se référer au site:
www.undp.org/capacity/symposium/highlights.html

LES DOUANES LANCENT LE SYSTÈME «SHOUAA»

Au cours d'une cérémonie organisée à l'Institut des Finances en date du 11.12.2002, la Direction des Douanes a lancé le système «Shouaa», système des certificats informatisés des véhicules, qui a été conçu en collaboration avec l'administration d'enregistrement des voitures et véhicules (la Mécanique) au Ministère de l'Intérieur, et avec le bureau de l'Interpole.
Issu du système Najm, le système «Shouaa» se place dans le cadre du programme d'informatisation des certificats douaniers, et vise à aider les importateurs de véhicules à obtenir des certificats informatisés, facilitant l'enregistrement du véhicule au service d'enregistrement. C'est un système spécialisé dans le traitement et la remise des certificats des véhicules dans un milieu numérique; il adopte les manifestes douaniers numériques résultant du système Najm. Ceux-ci comprennent maintenant de nouvelles cases comprenant tous les détails requis dans le certificat douanier internationalement reconnu, tels que la marque et le genre de la voiture, son modèle, le numéro de son moteur et autres informations requises par le bureau de l'Interpole pour détecter les crimes et dévoiler leurs auteurs.
Ce système se caractérise par:

La précision:
Le certificat Shouaa renferme toutes les informations requises pour faciliter l'opération d'enregistrement du véhicule importé auprès du comité d'administration de la circulation, des voitures et véhicules.
La rapidité: Le certificat Shouaa pourrait être facilement obtenu suite au règlement des taxes et impôts requis par le bilan douanier.
La protection des informations: Les informations disponibles dans le certificat Shouaa sont protégées par un hologramme collé portant le logo de la Direction des Douanes pour éviter toute manipulation ou falsification.
Les codes: Le numéro du certificat, et celui du cachet relatif, permettent de reconnaître le bureau douanier, le numéro du manifeste et le registre, à travers lesquels le véhicule fut importé, sans avoir à recourir aux registres. Il est dorénavant possible d'obtenir des statistiques précises quant à la quantité et aux genres des véhicules importés et exportés. ■

PROJET E-MED: FACILITER LE COMMERCE ET AUGMENTER LA COMPÉTITIVITÉ

L'Assemblée Générale des Nations Unies a lancé le projet E-Med visant à renforcer les capacités des pays Méditerranéens qui ne font pas partie de l'Union Européenne, dans le domaine de la facilitation du commerce et des activités électroniques. Le projet vise également à améliorer la compétitivité des petites et moyennes entreprises sur les marchés locaux et internationaux. Pour atteindre ce but, les pays doivent simplifier et coordonner les procédures commerciales, appliquer des programmes informatisés et les nouvelles techniques informatiques dans le domaine de l'administration et du commerce.
L'exécution de ce projet sera prise en charge par trois comités régionaux auprès des Nations Unies, à savoir: l'ECE (Commission Economique pour l'Europe), l'ESCWA (Commission Economique et Sociale pour l'Asie de l'Ouest) et l'ECA (Commission Economique pour l'Afrique).

L'ESCWA a, pour sa part, invité l'Egypte, la Jordanie, le Liban, la Palestine et la Syrie à participer à ce projet, à travers la nomination d'un coordinateur chargé de faciliter les opérations commerciales, d'assurer le soutien au réseau d'experts dans son pays, et de coordonner avec l'ESCWA. Cette dernière a également encouragé les pays participants à former des comités chargés de faciliter le commerce et les transports nationaux. Ils spécifieront les priorités nationales relatives au commerce international, et proposeront des solutions qui réduiraient le temps et le coût d'opération et contribueront à l'application des réformes commerciales.
A noter finalement que M. Salim Balaa qui est reconnu pour sa compétence et son dynamisme, s'occupe du suivi de ce projet. ■

DÉDUCTION DE L'IMPÔT À LA SOURCE DES SALAIRES (DASS)

La DASS est devenue une obsession préoccupant aussi bien les citoyens que les employeurs. Elle entraîne plusieurs questions quant aux procédures à suivre pour la payer et quant à son taux. Hadith El Malia a décidé de réserver son premier dossier à cet impôt.

Qu'est-ce que la DASS?

La DASS est l'impôt que l'employeur paye à la Trésorerie après l'avoir déduit des salaires de ses employés. Il devra en premier lieu mentionner leurs salaires dans les déclarations périodique et annuelle qu'il présente au Ministère des Finances. Pour faciliter cette tâche, le Ministère a mis à la disposition des employeurs de nouveaux spécimens pour la déclaration des salaires, qu'ils pourraient obtenir gratuitement du service de l'impôt sur le revenu à Beyrouth, ou des autres départements des Finances dans les provinces.

Qui sont les personnes concernées?

• Les employeurs	
• Les employés du secteur privé	Environ 350,000
• Les fonctionnaires du secteur public	Environ 52,000
• Les retraités	Environ 53,000

Quand faut-il régler la DASS?

L'employeur règle cet impôt chaque six mois dans un délai maximum étant le 15 du mois succédant au délai des six mois en question, à condition que l'impôt dû pour cette période dépasse la somme de 500,000 LL. En cas de retard, une amende de 3% est imposée à l'employeur pour chaque mois de retard. Au cas où l'impôt dû pour cette période ne dépasse pas la somme de 500,000 LL pour chaque six mois, cet impôt sera payé avec la déclaration annuelle.

Où et comment payer cet impôt?

Cet impôt est payé en numéraire ou par chèque bancaire ou personnel tiré à l'ordre du trésorier central, selon un préavis de paiement (spécimen 51) déposé à n'importe quelle banque, au département de recouvrement de Beyrouth ou dans les bureaux régionaux. L'employeur présente par la suite la circulaire périodique de règlement de l'impôt avec deux copies du préavis 51, et le reçu de paiement au département de l'impôt sur le revenu, et ce dans le délai fixé pour chaque période.

Quelles sont les sommes soumises à la DASS ?

Les sommes soumises à cet impôt représentent la totalité des sommes encaissées par le salarié, comprenant les salaires, paies, bénéfices, indemnités, gratifications, durant l'année précédant celle de l'imposition, et ce après déduction de plusieurs sommes dont:
1- Trois millions de L.L. comme déduction personnelle pour l'employé célibataire.
2- Deux millions et demi de L.L. pour l'épouse sans travail, plus 300,000 LL pour chaque enfant légitime (maximum de 5 enfants) qui est toujours à la charge de l'employé.
3- Les sommes déduites et payées pour la retraite selon les lois et règlements en vigueur.

Quelles sont les sommes exonérées de la DASS?

Les sommes exonérées de cet impôt sont les suivantes:
1- Les allocations reçues par le clergé pour leur performance des rituels religieux.
2- Les salaires et majorations encaissés par les ambassadeurs de pays étrangers, les diplomates, les employés étrangers, et ce selon les conditions de traitement mutuel.
3- Les salaires et majorations encaissés par les militaires des pays alliés présents au Liban.
4- Les pensions de retraite des fonctionnaires de l'Etat, des services publics, ou des institutions publiques et privées selon les lois et règlements de la retraite.
5- Les allocations payées aux victimes des accidents de travail.
6- Les paies de la main-d'œuvre agricole.
7- Les paies des serviteurs dans les résidences privées.
8- Les paies du personnel médical des hôpitaux, orphelinats, asiles, etc.
9- Les indemnités de fin de service, payées selon les lois et règlements en vigueur.
10- Les indemnités familiales payées selon les lois et règlements en vigueur.

Comment calculer la DASS?

Le calcul de la DASS est basé sur la totalité des sommes encaissées par l'employé au cours de l'année tenant compte des déductions légales, personnelles et familiales susmentionnées déclarées par l'employeur ou l'employé qui occupe plusieurs fonctions dans divers établissements en même temps.

La DASS est calculée selon les taux suivants:

- 2% pour les recettes nettes imposables ne dépassant pas 5.000.000 LL.
- 4% pour les recettes nettes imposables supérieures à 5.000.000 LL et inférieures à 15.000.000 LL.
- 6% pour les recettes nettes imposables supérieures à 15.000.000 LL et inférieures à 25.000.000 LL.
- 8% pour les recettes nettes imposables supérieures à 25.000.000 LL et inférieures à 75.000.000 LL.
- 10% pour les recettes nettes imposables supérieures à 75.000.000 LL.

Quels sont les objectifs du projet d'informatisation de la DASS?

Le Ministère des Finances s'acharne à moderniser cet impôt à travers la réorganisation et l'informatisation des formalités et déclarations relatives, et à travers l'ouverture d'un dossier à la DASS pour chaque employeur; l'allocation d'un numéro financier à chaque employé et ouvrier; l'informatisation des déclarations de l'impôt et les méthodes de paiement et l'élaboration des statistiques. Ce projet vise à consolider les relations entre le Ministère des Finances et les employeurs afin d'offrir aux contribuables des services modernes.

Quels sont les résultats prévus ?

Les résultats prévus par le Ministère des Finances se résument par ce qui suit:

- Contrôler la fraude en utilisant un numéro financier unique et une carte de souscription à chaque employé/ouvrier/retraité;
- Faciliter le contrôle et aboutir à l'actualisation de l'engagement fiscal;
- Augmenter les recettes;
- Empêcher l'employé/ouvrier qui travaille auprès de plusieurs employeurs de profiter de la déduction familiale plus d'une fois. Ce dernier pourra dorénavant inscrire tous ses salaires dans une déclaration unifiée informatisée. ■

DASS: NOUVEAUX DÉCRETS ET BULLETINS (Décembre 2002)	
Bulletin no. 2529/T	Définition des principes d'application de la loi de l'impôt sur le revenu et ses amendements relatifs à la détermination de la relation contractuelle entre salarié et employeur.
Bulletin no. 2540/T	Définition des principes d'application des provisions des articles 53, 54 et 57, relatifs aux obligations d'exécution.
Bulletin no. 2541/T	Définition des principes d'application des provisions de l'article 46, relatif à la territorialité de la DASS.
Bulletin no. 2542/T	Définition des principes d'application des provisions de l'article 64 et suivants, relatifs aux contribuables à la DASS.
Bulletin no. 2543/T	Définition des principes d'application des provisions des articles 48, 49, 50 et 56, relatifs à la base de l'imposition.
Bulletin no. 2547/T	Définition des principes d'application des provisions des articles 48 et 49, relatifs à la détermination des paies et leurs genres.
Bulletin no. 2599/T	Définition des principes d'application des provisions de l'article 47, relatif à l'exonération de la DASS.
Bulletin no. 2600/T	Définition des principes d'application des provisions des articles 51, 52, 54, 55, 63, 64, 65, 66, 67 et 68, relatifs aux obligations des employeurs quant à la DASS.

GESTION ET PLAN DE TRAVAIL DE L'ÉQUIPE DE LA DASS

A l'occasion de sa désignation chef de l'équipe de la DASS, «Hadith El Malia» a rencontré Mlle Basima Antonios pour un entretien entreprenant.

Hadith el Malia : Pourriez-vous nous parler de votre parcours professionnel au Ministère des Finances ?
B. Antonios : C'est à la fin de 1995, et après avoir obtenu une licence en gestion – option comptabilité, finances et marketing de l'Université Libanaise, que mon parcours au Ministère des Finances a débuté. Admise contrôleur en chef au département de l'impôt sur le revenu à Beyrouth, j'ai travaillé par la suite dans «l'équipe spéciale» formée à l'époque, et chargée de l'étude des dossiers sous la supervision d'experts

canadiens. J'ai acquis de l'expérience à travers le travail pratique et le système d'organisation du travail. Je suis retournée au département de l'impôt sur le revenu- section de l'audit fiscal, et ce jusqu'à la création du «Service aux contribuables» dont j'étais nommée responsable. Ensuite, je fus promue chef de l'équipe de la DASS en vertu du circulaire du Ministre des Finances en date du 12.12.2002.

Hadith el Malia : Comment voyez-vous la différence entre le travail au département de l'impôt sur le revenu et dans l'équipe de la DASS?
B. Antonios : En tant que contrôleur principal au département de l'impôt sur le revenu, mon travail se divisait en deux parties. La première était la vérification des dossiers et le suivi du travail quotidien d'une équipe composée d'un nombre de contrôleurs choisis par le chef du département, et divers travaux administratifs et techniques avec les contribuables et les autres départements. La deuxième partie, quant à elle, était au «Service aux contribuables», où j'étais chargée d'accomplir les formalités des contribuables et des citoyens, de les accueillir et de leur expliquer les règlements et procédures afin d'éviter les infractions et l'imposition d'amendes.
Le travail au sein de l'équipe de la DASS porte sur la modernisation de cet impôt à travers la numérisation des informations, le développement des bases de données et des textes de loi, dans le but d'aboutir à l'amélioration du recouvrement de cet impôt et de renforcer le lien entre le Ministère des Finances et les contribuables.

Hadith el Malia : Quels sont les problèmes et obstacles que Basima Antonios rencontrent au cours de son travail et que propose-t-elle comme solutions ?
B. Antonios : Le problème qui entrave le travail de l'équipe de la DASS n'est pas technique mais formel. En effet, c'est l'absence du cadre légal et administratif clair des fonctionnaires et de l'unité qui nous pose des problèmes, surtout que tous les membres de l'équipe sont actuellement délégués d'autres départements. La solution s'avère à travers des textes légaux, arrêtés ou bulletins administratifs qui seront prochainement promulgués et qui faciliteront beaucoup de questions administratives.

Hadith el Malia : Quelles sont les aspirations futures de Basima Antonios ?
B. Antonios : Mon but principal est de sensibiliser les citoyens aux divers aspects de cet impôt -pour qu'il soit perçu comme une responsabilité et non une punition- et de faciliter leur relation avec l'administration.
Mon second but est d'améliorer le recouvrement de cet impôt, l'informatisation des informations et des paiements; ce qui se traduira par un service plus rapide et efficace, et facilitera le travail de l'administration et des contribuables également.

Hadith el Malia : Que pensez-vous de «Hadith El Malia»; Avez-vous des propositions pour l'améliorer?
B. Antonios : La lettre du Ministère des Finances est riche en contenu et information; elle compte actuellement parmi les moyens de communication entre les fonctionnaires les plus importants et je considère que sa forme est assez bonne. Je souhaite ajouter une rubrique comprenant les propositions des fonctionnaires relatives à l'amélioration du travail, surtout si ces propositions sont basées sur les plaintes des citoyens. Je propose également l'ajout d'une rubrique culturelle divertissante englobant des concours sur des thèmes techniques ou légaux.

Hadith el Malia remercie Basima Antonios pour cet entretien riche et franc, et lui souhaite le meilleur dans ses nouvelles fonctions.

L'inauguration des nouveaux sièges de la Bourse Libanaise et de l'Association des Bourses Arabes:
Le 18 janvier 2003, le ministre des Finances a inauguré le siège de l'Association des Bourses Arabes et celui de la Bourse Libanaise à Beyrouth, qui contribue à la reconstitution de la renommée de Beyrouth en tant que capitale financière régionale.
Les Douanes Libanaises accueillent les Douanes Syriennes:
Le 18 décembre 2002, les Douanes libanaises ont accueilli une délégation des Douanes syriennes à l'Institut des Finances. Lors de leur visite, les membres de la délégation ont été informés sur les nouveaux systèmes et logiciels informatiques appliqués depuis quelques années par les Douanes libanaises et ils ont discuté de la possibilité d'introduire ces logiciels en Syrie.
Réunion Régionale:
Le 18 décembre 2002, 11 pays arabes ont participé à la 31ème réunion du conseil exécutif du groupe arabe pour les services supérieurs du contrôle des dépenses publiques, de l'audit financier et de la comptabilité. M. Rafic el Hariri, le Premier Ministre libanais, a inauguré cette réunion en présence de M. Fuad Siniora, le Ministre des Finances et le juge M. Rachid Hteit, Président de la Cour des Comptes.
Une formation sur les Droits de Propriété Intellectuelle:
a été tenue à l'Institut des Finances le 22 janvier 2003, et animée par des représentants de la délégation économique de l'Ambassade Française, ainsi que les représentants des compagnies BIC et Louis Vuitton. Les animateurs ont discutés avec un groupe de fonctionnaires du Ministère de l'Economie et des Douanes des différences existant entre leurs produits et les contrefaçons.
Un séminaire sur l'évaluation des sociétés d'assurance et l'importance des normes internationales:
a été organisé le 22 janvier 2003 à l'Institut des Finances dans le cadre de la série de séminaires portant sur des sujets financiers, que l'Institut organisera au cours de l'année 2003. Ce séminaire a été animé par M. Ibrahim Mehanna, président de la société "Mehanna Foundation" chargée de la prestation des services d'évaluation et de consultation auprès des compagnies d'assurance.

Des Délégations du Ministère à l'étranger
Du 27 septembre au 1 octobre: une délégation du Ministère des Finances s'est rendue aux réunions annuelles de la Banque Mondiale, et du Fonds Monétaire International. Au cours de ces réunions, le Ministère des Finances libanais a été élu président du Groupe des 24 (G24). **Du 3 au 14 novembre:** une délégation du Ministère des Finances s'est jointe aux débats tenus au siège de l'UNCTAD à Genève en Suisse afin de lancer la série de négociation à effectuer avec les cinq pays participant: le Liban, la Guinée, le Bénin, le Mali, et le Sénégal.

UNE DÉLÉGATION ARRIVE, UNE AUTRE S'EN VA...

14-16 octobre: visite d'une mission du Fonds Monétaire International dans le cadre des consultations annuelles de l'Article IV.
14-16 octobre: le Ministère des Finances accueille une délégation de la société Fitch Ratings dans le cadre de l'évaluation annuelle de la situation du risque souverain.
18 octobre: une délégation du Sénégal présidée par le Ministre de la Culture, signe un accord de prévention de la double imposition entre les 2 pays.
21 octobre: M. Alberto Mousallem, représentant de la Banque Mondiale visite le Ministère des Finances afin de présenter une contribution financière au gouvernement libanais.
23-25 octobre: une délégation de la Banque Mondiale discute du portefeuille des crédits octroyés au Liban. La délégation revoit avec le ministère les moyens susceptibles de minimiser les risques et d'améliorer la performance de l'administration libanaise dans le but de mieux profiter de ces crédits.
24-25 octobre: une délégation du Ministère des Finances français participe au deuxième round de négociations de la convention de prévention de la double imposition.
28-30 octobre: une délégation de l'association des investissements de Jordanie a discuté de la convention de promotion des investissements.
29-30 octobre: une délégation du Ministère des Finances Chypriote visite le Ministère des Finances pour négocier et signer une convention fiscale.
31 octobre: le Liban et la Jordanie signent un accord fiscal et une convention de promotion des investissements.
29 novembre: une délégation de l'Union Européenne revoie les conditions de la convention SAF, afin de débourser la 2ème partie de la donation européenne dans le cadre des facilités d'ajustements structurels.
1 décembre: le Ministère des Finances accueille une délégation de l'agence R&I qui reprend son audit annuel de la situation du risque souverain.
10 décembre: une délégation de l'Union Européenne discute du projet d'assistance technique et de la mise en vigueur de l'accord d'association avec l'Union Européenne.
16-20 décembre: une délégation du Ministère des Finances Malais visite le Ministère des Finances pour discuter d'une convention fiscale.

DANS LE PROCHAIN NUMÉRO

Nouvelles du Ministère
Dans le prochain numéro, "Nouvelles du Ministères" discutera de la Loi Organique Française Relative aux Lois de Finances (LOLF), publiée en Août 2001, qui se résume par "Le passage d'une logique de dépenses à une logique de moyens pour atteindre des objectifs prédéterminés".
Les détails dans le prochain numéro.

Projets Nouveaux
Attendez vous à un article sur le guide intitulé: "Professions Libérales: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu" qui sera publié prochainement en Arabe.

"Projets Nouveaux" consacrera également un article à la campagne de recyclage lancée au sein de l'Institut des Finances et qui devra se propager dans tout le Ministère.

Dossier
Les banques islamiques - de la théorie à la pratique
Notre prochain dossier jettera la lumière sur les banques et les institutions de finances islamiques, traçant leurs origines, définissant leurs principes et leurs méthodes de fonctionnement ainsi que leur concepts modernes...
Pour plus de détails attendez notre prochain numéro.

Thumbs.db

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية عن العهد الثاني

العدد رقم ١٥/ أيار ٢٠٠٣/ www.if.org.lb

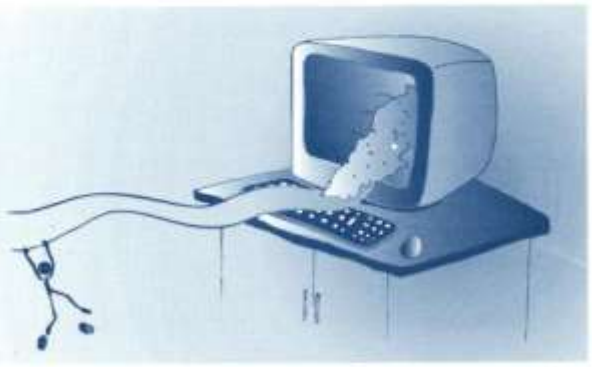

افتتاحية الوزير: مكننة السجل العقاري والمساحة

يعتبر نظام السجل العقاري في لبنان من أفضل الأنظمة العقارية العالمية شمولية ووضوحاً ودقة في حفظ وتأريخ المعلومات واحترام الحقوق التي يرعاها. وهذه الثروة من المعلومات المؤلفة من سجلات ووثائق وخرائط تمثل هوية كل عقار وتاريخه منذ أن تم تحديده وتحريره وتسجيله في الصحائف العينية. وبالتالي تشكل هذه المستندات صورة تاريخية ومعلوماتية قيمة ودقيقة عن التطور العقاري في لبنان.

من هنا كان حرص وزارة المالية شديداً على المحافظة على السجل العقاري وعناصره والقيود الواردة فيه وعلى التأكد من وضوحها ودقتها إلا أن هذه الثروة المعلوماتية الورقية أصبحت معرضة للتلف بسبب التداول اليومي بها والاهتراء والتمزق والضياع لذا ارتأت وزارة المالية الاستفادة من الفرص الهائلة التي تتيحها الثورة المعلوماتية والاتصالات وما تتيحه أيضاً التقنيات الحديثة. وذلك بما تتضمنه من برامج ومشاريع مكننة لتسهيل العمل الإداري ولنقل أمانات السجل العقاري وجميع الدوائر العقارية والمساحة إلى عهد المكننة فتتحول بالتالي خريطة لبنان العقارية مع الحقوق المترتبة عليها على امتداد ١٠٤٥٢ كيلومتر مربع إلى معلومات رقمية تحفظ في ذاكرة الحاسوب.

إنه منذ استقرار الوضع الأمني حتى اليوم بادرت وزارة المالية بتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع المتمالية والمترابطة لتحضير الأرضية الصالحة لمكننة الدوائر العقارية والمساحة. وفي هذا السياق فقد تم إبرام اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي موضوعها تقديم قرض لدعم جهود الحكومة في تنفيذ مشروع "تحسين الواردات والإدارة المالية" في وزارة المالية. ويشكل القسم المتعلق بالشؤون العقارية والمساحة مشروعاً متكاملاً هدفه تنفيذ نظام تسجيل إلكتروني مبني على قاعدة معلوماتية للصحائف العينية وخرائط المساحة يحقق الأهداف التالية:

• أولاً: تحويل الوثائق الورقية الحالية من صحائف عقارية وخرائط مساحة نهائية إلى وثائق رقمية تشكل قاعدة متكاملة للمعلومات العقارية تعتمد رقم العقار والمنطقة العقارية والقضاء كمفتاح رئيسي

(يتبع الغلاف الداخلي)

برعاية

البنك الدولي

في هذا العدد

الافتتاحية
التدريب
- الأنشطة العمومية والموازنة (ص ٢)
- توزيع شهادات الـ TOEIC (ص ٣)
- للموظفين الذين اقتنوا الأكثر (ص ٣)
- تعبئة الجمارك والتدريب (ص ٤)
- فريق عمل المعهد المالي يتدرّب (ص ٥)
شركاء في التدريب
- التعاون مع فرنسا (ص ٦)

أخبار الوزارة
- قانونيون أحراراً (ص ٧)
- مؤسسات التمويل الإسلامية تجتمع في المعهد المالي (ص ٧)
- نتائج مؤتمر باريس ٢ (ص ٨)
- نشاطات موازية للقمة الفرانكفونية (ص ٩)
- عيدنا السادس مناسبة لتعميق المعرفة حول التدريب والتعلم المستمر (ص ٩)
- التسوية التصريبية مجدداً (ص ١٠)
مشاريع جديدة
- الجمارك تطلق نظام "شعاع" (ص ١١)
- مشروع E-MED لتسهيل التجارة (ص ١١)
المالية
- الضريبة على الرواتب والأجور (ص ١٢)
- إبادة فريق عمل الضريبة على الرواتب والأجور (ص ١٤)
أخبار سريعة - ص ١٥
حياة الوزارة - ص ١٦
حديثكم حديثنا - ص ١٨
الكتبة المالية - ص ١٩